سلسلة التقارير الخاصة الصادرة عن مركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفي ICNC– مجلّد 3- مايو/أيار 2019
ICNC **SPECIAL REPORT** SERIES | VOL. 3 | MAY 2019

الوقاية من الفظائع الجماعية

من المسؤوليّة عن الحماية **(RtoP)**

إلى الحقّ في تقديم المساعدة **(RtoA)**

حملات مقاومة مدنية

بيتر أكرمان وهاردي ماريمان

Peter Ackerman and Hardy Merriman

سلسلة التقارير الخاصة الصادرة عن مركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفي ICNC

تحرير تصميم وإخراج: جوليا كونستاتين Julia Constantine
عنوان التواصل : icnc@nonviolent-conflict.org

تقارير أخرى من هذه السلسلة:
المقاومة اللاعنفية والوقاية من عمليات القتل الجماعي في خلال الانتفاضات الشعبية
بقلم Evan Perkoski و Erica Chenoweth (2018)
Nonviolent Resistance and Prevention of Mass Killings During Popular Uprisings
by Evan Perkoski and Erica Chenoweth (2018)

التقدّم نحو السلام: استراتيجيات المقاومة المدنية المتكاملة وبناء السلام
بقلم فيرونيك دودوويه Véronique Dudouet (2017)
Powering to Peace: Integrated Civil Resistance and Peacebuilding Strategies
by Véronique Dudouet (2017)

منشورات مركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفي

International Center on Nonviolent Conflict
1775 Pennsylvania Ave. NW. Ste. 1200
Washington, D.C. 20006 USA

© 2019 International Center on Nonviolent Conflict,
Peter Ackerman and Hardy Merriman
كلّ الحقوق محفوظة

ISBN: 978-1-943271-17-7

الوقاية من
الفظائع الجماعية

من المسؤولية عن الحماية *(RtoP)*
إلى الحق في تقديم المساعدة *(RtoA)*

بيتر أكرمان وهاردي ماريمان
Peter Ackerman and Hardy Merriman

منشورات
المركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفي

ملخص

طوِّرت المسؤوليةُ عن الحمايةِ كعقيدة لتحولَ دون ارتكاب الفظائع الجماعية (الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدَّ الإنسانيةِ) وكي تقدّم استثناءً مهماً لمفهومِ عدم التدّخل وتعوّل على مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة كي يسمحَ بالإجراءاتِ الأكثر عنفاً شأن التدخّل المسلّح. وعلى الرغم من الوعد الأساسي، كشف عددٌ من الممارساتِ أنّ اعتراضاتِ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تكبحُ بسهولة المسؤوليةَ عن الحماية.

والواقع أنّ العالمَ بحاجةٍ إلى مقاربات جديدة للوقاية من الفظائع تتّسم بكونها قابلة للتكيّف ومبتكرة ومستقلة عن عقيدةٍ محورها الدولة. لذا بغية الحدّ من عوامل الخطورة شأن الحرب الأهلية، ترانا نسعى إلى تأسيس إطارٍ عمل معياري جديد نطلق عليه تسمية "الحقّ في تقديم المساعدة" من شأنه تعزيز التعاون الدولي ودعم حملات المقاومة المدنيّة اللاعنفيّة التي تطالبُ بالحقوق والحرّية والعدل في ظلّ نظام حكم غير ديمقراطي. وتُختصرُ مهامُ "الحق في تقديم المساعدة" بـ:

1. خرط عدد كبير من الجهات المعنيّة شأن المنظمات غير الحكومية، والدول، والمؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها؛
2. تعزيز مختلف عوامل الصمود في وجه هشاشة الدولة؛ و
3. تحفيز جماعات المعارضة للالتزام باستراتيجيات التغيير اللاعنفية.

إنّ اعتماد هذه العقيدة من شأنه تخفيض احتمال نشوء النزاعات العنيفة التي بدورها ترفع نسبة ارتكاب فظائع الحرب فيما تزيد إمكانات تطوير الإنسان البنّاءة.

وترتكز حجتنا تلك إلى بحث في العلوم الاجتماعية حول تأثير المقاومة المدنيّة على المجتمعات. فنشرح المكوِّنات التي تجعل حملات المقاومة المدنية فعّالة ونعرضُ خمسة أنواع مختلفة لأشكال دعم هذه الحملات. بعدئذٍ سنعالج الأسئلة التي تطال كيفية تشغيل إطار الحقّ في تقديم المساعدة بما فيها تقديم:

- معايير تحدّد أيّ حملات مقاومة مدنية يمكن دعمها؛
- اعتبارات لتحديد أشكال لدعم الواجب تقديمه؛
- مناقشة التداخل بين الدعم الخارجي والقانون الدولي؛
- مناقشة الاستدعاء، والرقابة، والتطبيق.

ففي النهاية، تتمثّل غايتنا بتقديم إطار عمل محدَّد لكيفية تطبيق "الحقّ في تقديم المساعدة" بشكل عمليّ، لذا ندعو إلى القيام بالمزيدِ من الأبحاث والمناقشات كي نطوّر الأفكار التي تعالج هذا الموضوع ونصقلها.

حول المؤلفين

يشغل د. بيتر أكرمان Peter Ackerman منصب الرئيس المؤسس للمركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفية، وقد شارك في تأليف كتاب " سلطة أكثر قوة: قرن من الصراع اللاعنفي (2001) *A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict* " وآخر بعنوان "الصراع الإستراتيجي اللاعنفي: القوى المحركة لسلطة الشعب في القرن العشرين (1994). عمل كمحرِّر ومستشار المحتوى الرئيس في مسلسل التلفزيوني عُرضُ على قناة PBS-TV مكوّن من جزئين ومرشح لجائزة Emmy، ويحمل "سلطة أكثر قوة" "A Force More Powerful" ويرسم تاريخ المقاومة المدنية في القرن العشرين. وشغل أيضًا منصب المنتج المنفّذ لكثير من الأفلام الأخرى التي تتناول المقاومة المدنية، بما فيها الفيلم الوثائقي الذي عرضته قناة PBS-TV ، "إسقاط ديكتاتور"، والذي يصوّر سقوط الديكتاتور الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milosevic ، والذي حائز جائزة Peabody للعام 2003 وجائزة ABC News VideoSource Award الصادرة عن الرابطة الدولية للسينما الوثائقية للعام 2002. ويشغل حالياً الدكتور أكرمان Ackerman منصب رئيس مشارك للجنة الاستشارية الدولية في معهد السلام الأميركي وهو عضو فعال في اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة المجلس الأطلسي.

يشغل هاردي ماريمان Hardy Merriman منصب رئيس المركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفي. وقد عمل في ميدان المقاومة المدنية منذ العام 2002، مقدّماً ورشات عمل للناشطين والمنظمين في أرجاء العالم

كافة، متحدّثاً بالتفصيل وعلى نطاق واسع عن حركات المقاومة المدنية مع الأكاديميين والصحافيين وأعضاء المنظمات العالمية، ومطوِّراً الموارد التربوية. وقد تُرجمت كتاباته إلى لغات عدة. وشغل بين العامين 2016 و2018 منصب محاضر مساعد في كلية الحقوق والشؤون الدبلوماسية (جامعة تافتس) Fletcher School of Law and Diplomacy (Tufts University). وقد أسهم السيد ماريمان Merriman في الكتب التالية: هل تستعد السلطوية للعودة؟ (2015) *Is Authoritarianism Staging a Comeback?* (2015) ، الجهاد المدني: النضال اللاعنفي ، الدمقرطة ، والحوكمة في الشرق الأوسط (2010) *Civilian Jihad: Nonviolent Struggle, Democratization, and Governance in the Middle East* (2010)، وإطلاق نضال اللاعنفي: ممارسات القرن العشرين واحتمالات القرن الحادي والعشرين (2005) *Waging Nonviolent Struggle: 20th Century Practice and 21st Century Potential* (2005). كذلك شارك في وضع مراجعتين أدبيتين حول المقاومة المدنية. أخيراً، له كتابات في دور الأعمال اللاعنفية في مجابهة الإرهاب وشارك في تأليف كتاب دليل النضال اللاعنفي الفعال *A Guide to Effective Nonviolent Struggle* ، الذي يشكّل منهجاً تدريبياً للنشطاء والمناضلين.

المحتويات

المقدمة 1
الحق في تقديم المساعدة كمقاربة بديلة 3

كيف يسهم دعم حملات المقاومة المدنية في تفادي ارتكاب الفظائع الجماعية 5

ما هي أشكال المساعدة المجدية؟ 11
1. التوعية العامة حول المقاومة المدنيّة 11
2. بناء القدرات الضرورية لحملات المقاومة المدنية 13
3. التخفيف من حدّة الأثر الناتج عن القمع والاضطرابات 14
4. رفع كلفة القمع 14
5. تعزيز انتقال سياسيّ مستقرّ 16

تطبيق إطار العمل هذا: إعادة التدقيق في المقاومة وفي الاحتمالات المتاحة في سوريا 17

معالجة المخاوف المرتبطة بحق تقديم المساعدة 20
1. ما الحملات التي يجب أن تتلقّى المساعدة؟ 20
2. هل يشكّل دعمُ المقاومة المدنيّة مرادفاً لدعم عمليّة تغيير النظام؟ 22
3. ماذا لو خلّف الدعم الخارجي تأثيراً مضراً على الحملة؟ 23
4. ماذا لو أسهم الدعم الخارجي في خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي؟ 25
5. ما هي أشكال الدعم الخارجي لحملات المقاومة المسموح بها بموجب القانون الدولي؟ 27
6. كيف يجب اللجوء إلى حقّ تقديم المساعدة ومن يجب أن يمارس الرقابة؟ 30

خاتمة 34

ملاحظات ختامية 37

شكر وتقدير 59

الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: عمليات القتل الجماعي في الحملات العنيفة والحملات اللاعنفية 5
الرسم البياني 2: نسبة النجاح التاريخية التي حققتها الحملات العنيفة مقارنة بالحملات اللاعنفية 6
الرسم البياني 3: احتمال تحوّل بلد إلى حكم ديمقراطي بعد خمس سنوات من انتهاء الحملة: 1900-2006 7

المقدمة

أفضت نهايةُ الحرب الباردة في العام 1991 إلى تفاؤل حول تعزيز السلام والأمن في أرجاء العالم كافة. بعد ذلك بقليل شهد العالم فظائعَ في البوسنة (1993)، ورواندا (1994)، وكوسوفو (1999). في كلّ من هذه الحالات، مُورس العنف من قبل معتدين محليّين على ضحايا من أبناء بلدهم.

وقد بدأ توافقٌ يتشكل حول ضرورة إبداء رد فعل دولي يتطلّب تذويب مبدأ عدم التدخل. ونشأت عقيدة جديدة عُرفت بـ "المسؤولية عن الحماية" تبنّتها الأمم المتحدة في العام 2005 ونصّت على التالي:" إنّ المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع على عاتق كلّ دولة على حدة. وينبغي بالمجتمع الدولي أن يقوم، حسب الاقتضاء، بتشجيع ومساعدة الدول على الاضطلاع بهذه المسؤولية، واتخاذ إجراء جماعي، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، من خلال مجلس الأمن، في حال لم تأتِ الوسائل السلمية بالنتائج المناسبة....[1]

في العام 2009، طُورّت "المسؤولية عن الحماية" لتشمل ثلاثة أركان يجدر تطبيقها فُصّلت على الشكل التالي:
الركن 1- تتحمّل الدولة مسؤولية حماية سكّانها من الفظائع الجماعية.
الركن 2- تلتزم الدول ببناء قدرة الدول الأخرى على وقاية سكانها وحمايتهم من الفظائع الجماعية.
الركن 3- يحقّ لمجلس الأمن السماح بالتدّخل الخارجي في حال عجزت الدول عن الالتزام بمسؤوليتها في حماية سكانها.[2]

والواقع أنّ اختباراً أساسياً طال "المسؤولية عن الحماية" حينما أصدر مجلس الأمن القرار 1973 في آذار/ مارس 2011. استناداً إلى وجهة نظر تقول بأن الحكومة الليبية كانت على شفير ارتكاب فظائع في مدينة بنغازي، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تحديد "منطقة حظر جويّ" فوق ليبيا وسمح باتخاذ "جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيّين"[3].

بعد أيام معدودة تألّفت حملة عسكرية أجنبية ضمّت القوات الجوية فقط وأخذت تطبّق هذا القرار. ونجحت في التصدي لجيش الديكتاتور الليبي معمّر القذافي ومقاتليه من المرتزقة ومكّنت الثوار الليبيّون من إطلاق عمليات هجومية براً والتقدّم نحو العاصمة. [4] نتيجة لذلك، أُسقطت حكومةُ القذافي عبر استخدام العنف وبعد انقضاء سبعة أشهر، أُسرَ وقتل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحثين وأفراد المجتمع السياسي لا يتوافقون حول مدى ملاءمة على هذا التدخل. ومع ذلك، بغضّ النظر عن الرأي الشخصي لكلّ منهم، لا جدال في أنّ التدخل أدّى إلى خسائر كبيرة في الأرواح ولم يضع حداً للصراع العنيف السائد في ظل حكم القذافي، وأدى نهايةً إلى المزيد من الصراعات العنيفة وعدم الاستقرار الإقليمي بعد خلع القذافي[5]. كما ولّد حوافز مضرّة عند الجماعات المعارضة في بلدان أخرى (بما

فيها تلك الكائنة في سوريا) دفعتها لتبنّي العنف على أمل التوصّل إلى تدخّل خارجي مسلّح.[6]

إضافة إلى ذلك، أكدّ قادة الدول ذات الطموح النووي أنّ القذافي- الذي سبق أن تخلّى عن برنامجه النووي تحت ضغوط مارسها الغرب عليه - قد أسقط نتيجة تدخّل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ما ترك أثراً كبيراً على حساباتهم حول ما إذا كان سيتمّ التخلي عن طموحاتهم النووية في المستقبل.[7]

نظراً للسابقة التي أرساها تدخّل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، تراه ألحق ضرراً ضخماً في احتمالات اللجوء إلى الركن 3 من المسؤولية عن الحماية، في المستقبل. فعندما وسع الحلف نطاق نص القرار 1973 من منطقة حظر جويّ إلى تغيير نظام، أوضحت الحكومتان الصينية والروسية أنهما لن تسمحا أبداً لمجلس الأمن بأن يفوّض أيّ عمل مماثل مرة أخرى[8]. وفي السنوات التالية، وقعت فظائع جماعية فاضحة في سوريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان وميانمار من دون ذكر أي احتمال للتدخل المسلح بموجب مبدأ "المسؤولية عن الحماية".

ولما أصبح الركن الثالث من الـ RtoP ضعيفاً وواهياً، بدأت الاعتبارات الحديثة تتجه نحو الركن 2 الذي يهدف إلى بناء قدرة الدول على وقاية مواطنيها وحمايتهم من الفظائع. إلا أن تطبيق هذا الركن مرتهن بموافقة حكومة مضيفة على تشغيله. من هنا، يحقّ لأيّ حكومة بأن تمتنع عن حماية شعبها إذا شعرت بأنّ الدعم يتحدّى ممارساتها وسياساتها المعتمدة. إضافة إلى ذلك، قد ترفض بعض الحكومات عمداً تقديم الدعم بموجب الركن 2 لأنها تريد أن ترتكب الفظائع الجماعية أو تسمح بارتكابها من دون أن تخشى اللجوء إلى الركن 3 والاحتجاج به ضدّها.

لذا، تعرّضت مسؤولية الـ RtoP منذ اعتمادها وحتى يومنا هذا إلى الضرر كما كُشفت نقاط ضعفها الأساسية. فهي تقتصر على إطار يتمحور حول الدولة، وتعتمد على مجلس الأمن في الأمم المتحدة للسماح بالمضي بأكثر إجراءاتها عنفاً وترتهن بموافقة الحكومات المضيفة كي تسمح لها بممارسة أشكال أخرى من الدعم.

تعرّضت المسؤولية عن الحماية RtoP منذ اعتمادها وحتى يومنا هذا إلى الضرر وكُشفت نقاط ضعفها الأساسية.

والواقع أنّ خطر ارتكاب الفظائع الجماعية يبقى صارخاً للغاية بحيث لا يمكن احتواؤه في هذه الأحجيّة المحيّرة. لذا نحتاج إلى مقاربات وقاية جديدة تكون أكثر تكيفًا وابتكارًا وتتّسم باستقلاليتها عن عقيدة محورها الدولة. من هنا نناقش في هذا البحث مقاربة مماثلةً: تقديم الدعم الدولي لسكان يخوضون مقاومة مدنية لاعنفية لكسب الحقوق والحرية والعدالة ضد حكم غير ديمقراطي. تحقيقًا لهذه الغاية، نقترح إطارًا معياريًا جديدًا يسمى "الحق في تقديم المساعدة" (RtoA)، يُسمح بموجبه لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة – من المنظمات غير الحكومية والدول والمؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها - بتنظيم هذه الجهود من دون الاعتماد على الأمم المتحدة أو الحكومات الأجنبية للحصول على إذن رسمي أو للشروع في التنفيذ. ومن شأن حقّ الـ RtoA تحفيز مجموعات المعارضة على الالتزام المستمرّ باستراتيجيات التغيير اللاعنفية، وبالتالي خفض احتمالية نشوء حرب أهلية وارتكاب الفظائع، وزيادة احتمال الحصول على مخرجات ديمقراطية.

"الحقّ في تقديم المساعدة" كمقاربة بديلة

إنّ الحقّ في تقديم المساعدة يرتكز إلى فرضيّة ارتفاع خطر ارتكاب الفظائع بشكل كبير حينما ينشأ صراع عنيف بين طرفين أو أكثر. فعلى سبيل المثال، وقع ثلثا الفظائع الجماعية المرتكبة بين العام 1945 والعام 2010، في ظلّ الحرب الأهلية[9]. لذا، إذا أردنا خفض كميّة الفظائع المرتكبة على الصعيد العالمي، نحتاج إلى خفض احتمال وقوع صراع عنيف كردّ فعل على الصراعات بين الدول. [10]

والواقع أنّ الحكومات غير الديمقراطية تزيد من مخاطر الصراعات العنيفة.[11] . فما يميّزُ هذه الأنظمة من قمع وسوء الإدارة وانعدام المساءلة وعدم احترام حقوق الإنسان، يؤدي إلى إثارة الاستياء بين الشعوب الخاضعة لها. وفي الغالب ما تنبثق المظالم الشعبية وتتحرّك أو تتفاقم نتيجة عدم كفاءة الحكومة والفساد المتفشي فيها والتوزيع غير العادل للموارد.
إذا تُركت هذه الحكومات لتدير البلاد على هواها قلّما تسعى إلى تبنّي الديمقراطية ذاتياً. وفي معظم الأحيان تجد شعوبها نفسها خاضعة لحكم متسلّط غير مقبول فتسعى في نهاية المطاف إلى الانتفاض والمقاومة. وحينما تلجأ الشعوب إلى هذه الخطوات (والمسألة مسألة توقيت وليست مسألة احتمال)، تواجه خياراً محورياً حول كيفية المقاومة: من خلال التكتيكات العنيفة وتلك النائية عن العنف.
وتكشفُ العقود الثلاثة الأخيرة أنّ الشعوب تميلُ بشكلٍ متزايدٍ إلى اختيار التكتيكات اللاعنفية وإلى شنّ حملات مقاومة مدنيّة (تُعرف في بعض الأحيان بالحملات اللاعنفية"، أو " حركات المقاومة المدنية" أو "حركات سلطة الشعوب")[12]. والجدير بالذكر أنّ هذه الحملات تقودها أعدادٌ كبيرة من عامة الشعب يستخدمون مجموعة من التكتيكات شأن الإضرابات، والعصيان المدني، والمقاطعات والمظاهرات الجماهيرية وأعمال عدم التعاون والكثير من الأعمال اللاعنفية بغية النضال في سبيل الحصول على حقوقهم وحرياتهم وتحقيق العدالة.

إن المقاومة العنيفة واللاعنفية تعززان عدم الاستقرار الاجتماعي إنما خطر ارتكاب الفظائع في حالة التمرد العنيف يتخطى من بعيد احتمال وقوعها في المقاومة المدنية السلمية.

قد يبدو نجاح حملات مماثلة ضد الحكم الاستبدادي أمراً مستبعداً لكنّ الممارسات الواسعة النطاق كشفت أنّ هذه الأخيرة عزّزت ضبط التكاليف الحكومية (سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً) وفضحت الفجوات والتصدعات في ولاءات ومصالح مختلف المجموعات التي تشكّل المجتمع. ففي وجه غياب التعاون والانشقاق المستمرين والمنظمين والمنتشرين، تغدو الانشقاقات بين الأفراد المندمجين في أركان دعم الحكومة أكثر احتمالاً. وقد يختار الحكام أن يقدّموا تنازلات ويقوموا بإصلاحات كأسلوب يدعمون من خلاله موقفهم. إنما إذا اعتمدت بشكل متزايد على القمع العنيف قد تجعل المقاومة المدنية الشعبية نظامها القمعي في نهاية المطاف غير مستدام. وما إن تُحلُّ القاعدة المجتمعية والمؤسسية للنظام، تفقد الأوامر طابعها الإلزامي ولا يتبقّى بالتالي للحكام خيار آخر سوى التنحي.

كيف يسهمُ دعمُ حملات المقاومة المدنية في تفادي ارتكاب الفظائع الجماعية

إن المقاومة العنيفة واللاعنفية كلاهما تعززان عدم الاستقرار الاجتماعي إنما خطر ارتكاب الفظائع في حالة التمرد العنيف يتخطى من بعيد احتمال وقوعها في المقاومة المدنية السلمية. لذا يجدر بنا إيجاد وسائل تحفيز خيار المقاومة المدنية ودعمه.

تسلّط دراسة قام بها الباحثان إيفان بيركوسكي Evan Perkoski وإريكا شينوويث Erica Chenoweth في العام 2018 الضوء على تفاضل المخاطر هذا. فقد توصلا إلى أنّ 43 بالمئة من الانتفاضات الوطنية بوجه عام (التي تستخدم التكتيكات العنيفة أو تلك اللاعنفية على حدّ سواء) تتعرّض في مرحلة ما إلى القتل الجماعي حيث يتمّ قتل 1000 مدني غير مسلّح أو أكثر عمداً في إطار حدث واحد مستمرّ. إلا أنّ نوع المقاومة المعتمدة يترك أثراً كبيراً على هذه الإرجاحية. فالحملات العنيفة تتعرّض إلى عمليات قتل جماعية تتخطى بثلاثة أضعاف ما تتعرّض له الحملات اللاعنفية (63 بالمئة مقابل 23 بالمئة)[13] . ويعتبر هذا الاستنتاج حاسماً، إذ خلافاً لبعض عوامل الخطر الهيكلية (شأن وجود حكومة استبدادية أو النخبة العرقية أو الإيديولوجية الإقصائية) التي يستحيل تغييرها على المدى القصير، قد يتأثّر نوع المقاومة بشكل مباشر وفوري بجماعات المعارضة الفاعلة على الأرض وكذلك بالجهات والعوامل الخارجية.[14]

الرسم البياني 1: عمليات القتل الجماعي في الحملات العنيفة والحملات اللاعنفية

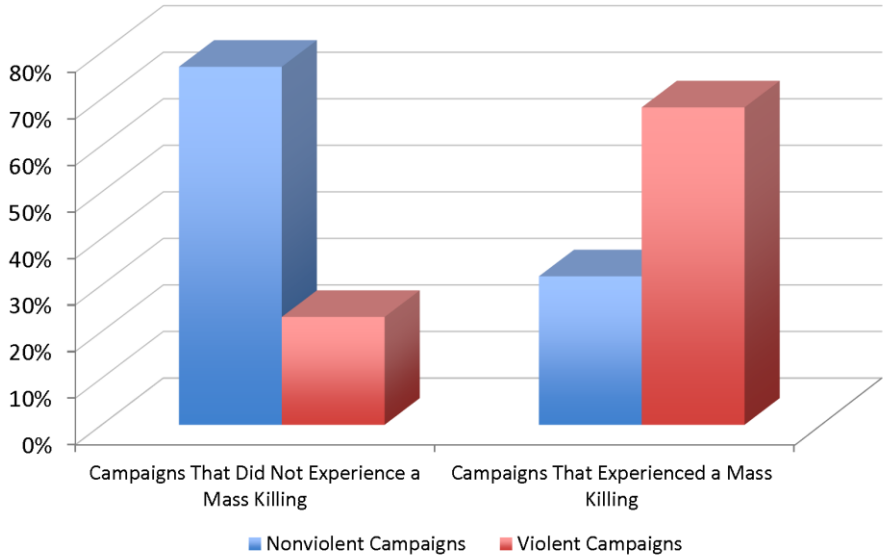

المصدر: بيركوسكي إيفان وإريكا شينوويث (2018). المقاومة النائية عن العنف والوقاية من القتل الجماعي في خلال الانتفاضات الشعبية. واشنطن العاصمة: منشورات المركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفيّ

Source: Perkoski, Evan, and Erica Chenoweth. (2018). *Nonviolent Resistance and Prevention of Mass Killings During Popular Uprisings*. Washington, DC: ICNC Press.

Original	Translation
Campaigns that did not experience a mass killing	حملات لم تشهد عمليات قتل جماعية
Campaigns that experienced a mass killing	حملات شهدت عمليات قتل جماعية
Nonviolent campaigns	حملات لاعنفية
Violent campaigns	حملات عنيفة

إضافة إلى خفض عمليات القتل الجماعي بشكل مباشر، ينتج عن المقاومة المدنيّة انتقال سياسي ديمقراطي أكثر من ذلك المنبثق عن الحملات العنيفة أو عن الجهود المبذولة من أعلى الهرم إلى أسفله والتي تقودها النخبة[15]. من هنا، تتسم المقاومة المدنية بقدرة أكبر على خفض عوامل أخرى من شأنها تعزيز مخاطر ارتكاب الفظائع (مثلاً السلطة غير الديمقراطية والعناصر المتكررة المرتبطة بها: الإفلات من العقاب، وانعدام السيطرة المدنية على قوى الأمن، وغياب سيادة القانون، والفساد ، وعدم المساواة في الموارد وتهميش فئات معينة في المجتمع)، ودعم العوامل (مثل الديمقراطية ، والحوكمة الرشيدة ، ومجتمع مدني قوي) التي تؤدي إلى الصمود [16].

ترد أدناه مكتشفات تُظهرها البيانات حول فاعلية الحملات العنيفة وتلك اللاعنفية:

1. إن حملات المقاومة المدنية اللاعنفية تتسم بقدرة على تحقيق الانتقالات السياسية تتخطى ضعف قدرة التمردات العنيفة

قامت الباحثتان إريكا شينوويث Erica Chenoweth وماريا استيفان Maria Stephan بدراسة حازت جائزة في العام 2011. فتناولتا تقييم فاعلية 323 حملة عنيفة وأخرى لاعنفية امتدت بين الأعوام 1900 و2006 وهدفت إلى تحقيق أهداف جذرية (تغيير الحكومة، وطرد المحتلّين الأجانب، وحقّ تقرير المصير) [17]. وقد أظهرت بياناتهما، على عكس النتائج التقليدية المتوقعة، أنّ الحملات اللاعنفية حقّقت نسبة انتقالات سياسية توازي 53 بالمئة فيما حققت الحملات العنيفة 26 بالمئة فحسب[18].

الرسم البياني 2: نسبة النجاح التاريخية التي حققتها الحملات العنيفة مقارنة بالحملات اللاعنفيّة: 1900-2006

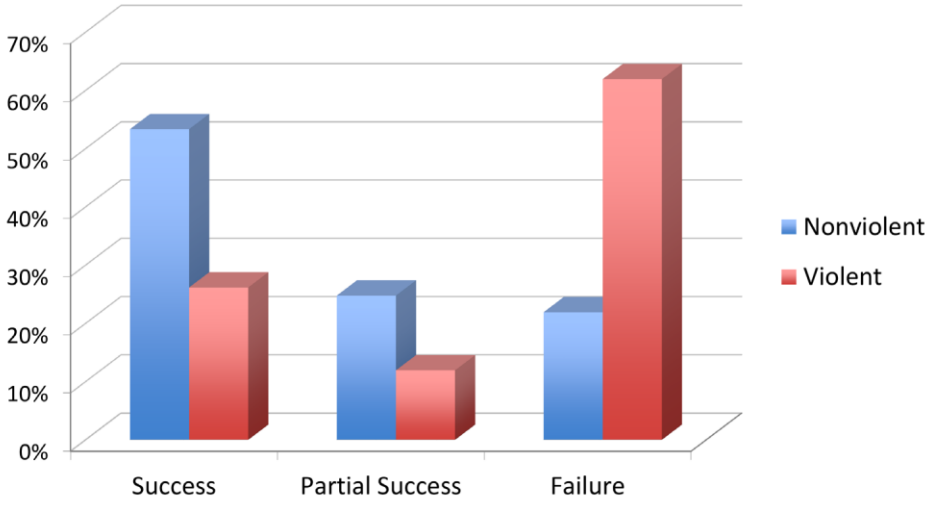

المصدر: شينوويث إريكا وماريا ج. استيفان (2011). لماذا تنجح المقاومة المدنية: المنطق الاستراتيجي للصراعات اللاعنفية. نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا

Source: Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press.

Nonviolent	لاعنفي
Violent	عنيف
Success	ناجح
Partial success	ناجح جزئياً
Failure	فاشل

2. إن حملات المقاومة المدنية الناجحة تتمتّع بإمكانية تحقيق مكاسب ديمقراطية دائمة تتخطى من بعيد ما تحققه التمردات العنيفة أو عمليات الانتقال من أعلى الهرم إلى أسفله التي تقودها النخب.

أمعنت شينوويث Chenoweth واستيفان Stephan التدقيق في مخرجات الحملات العنيفة واللاعنفية بعد انقضاء خمس سنوات على نهايتها. وتوصلتا إلى أن عمليات الانتقال السياسية التي تقودها المقاومة المدنية أفضت إلى مخرجات ديمقراطية بنسبة 57 بالمئة فيما أفضت عمليات الانتقال التي تمّت من خلال التمرّدات المسلّحة إلى نسبة نجاح 6 بالمئة[19].

ومن الملفت للنظر أنهما اكتشفتا أنّ حملات المقاومة المدنية الفاشلة نجحت في زرع بذور التطور الديمقراطي في نهاية المطاف. فعندما انحلّت حملات المقاومة المدنية قبل أن تحقّقَ انتقالاً سياسياً، خلّفت وراءها احتمال 35 بالمئة بحصد نتيجة بذور ديمقراطية ناشئة في السنوات الخمس التالية[20].

الرسم البياني 3: احتمال تحول بلد إلى حكم ديمقراطي بعد خمس سنوات من انتهاء الحملة: 2006-1900

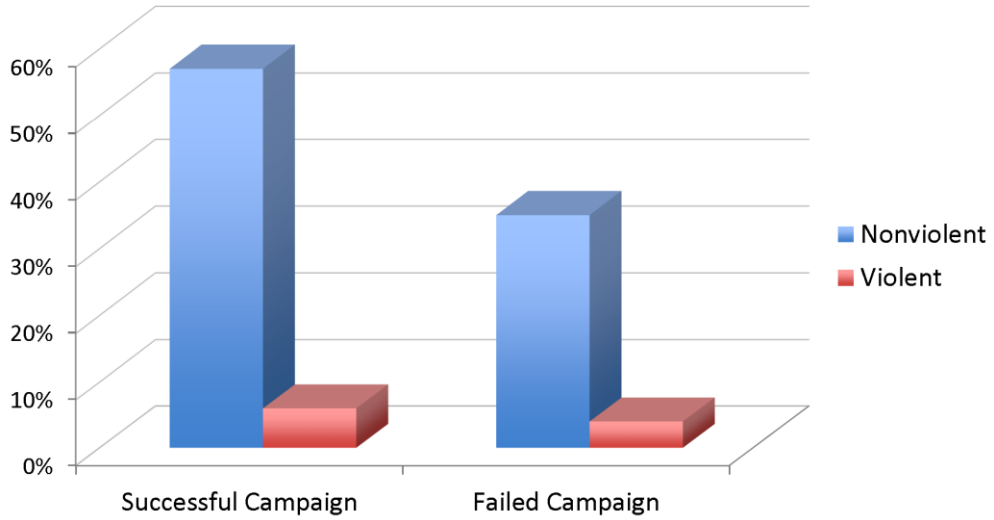

المصدر: شينوويث إريكا وماريا ج. استيفان (2011). لماذا تنجح المقاومة المدنية: المنطق الاستراتيجي للصراعات اللاعنفية. نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا

Source: Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press.

Nonviolent	لاعنفية
Violent	عنيفة
Successful campaign	حملة ناجحة
Failed campaign	حملة فاشلة

إنّ الاستنتاجات تكشف علاقة متينة تربط المقاومة المدنية بالديمقراطية وعوامل الاستقرار الأخرى ظهرت في عدد من الدراسات الأخرى[21]. ففي فترة حديثة، قارن الباحث جوناثان بينكني Jonathan Pinckney الانتقالات المنبثقة عن المقاومة المدنية بتلك المنبثقة عن التمرّدات العنيفة أو التغييرات السياسية من أعلى الهرم إلى أسفله (شأن الانقلابات أو عمليات التحرير الذي تقودها النخبة). فاكتشف أنّ 74 بالمئة من الانتقالات المنبثقة عن المقاومة المدنية انتهت في تبنّي الأنظمة الديمقراطية، مقابل 29 بالمئة للانتقالات الغير المنبثقة عن المقاومة المدنية[22].

3. تحقق حملات المقاومة المدنية نجاحاً في وجه الخصوم الاستبداديّين وذوي السلطة العالية.

إنّ ردّ الفعل المتكرر حيال التفاوت في نسب نجاح ومخرجات الحملات العنيفة وتلك الاعنفية، لهو تأكيد على أنّ الحملات العنيفة تنشأ في سياق أكثر تحدياً لتواجه أنظمة أكثر استبداداً وظلماً. إلا أنّ البيانات تدحض بشكل قاطع هذا الادعاء. وقد أقدمت في هذا السياق شينوويث Chenoweth واستيفان Stephan على النظر في 323 حملة عنيفة وأخرى لاعنفية وقيّمتا الظروف التي نشأت ونجحت في ظلّها هذه الحملات وتوصلتا إلى النتائج التالية:

توحي الأدلة بأنّ المقاومة المدنية تتكلّل في الغالب بالنجاح بغض النظر عن الظروف البيئية التي يربطها الكثير من الأفراد بفشل الحملات النائية عن العنف [23].

.... إنّ غالبية الحملات اللاعنفية تنشأ في ظل أنظمة استبدادية.... حيث تحصد المعارضة السلمية للحكومة نتائج وخيمة.
.... حتى عندما نسيطر على نوع النظام المستهدف، تبقى المقاومة اللاعنفية مهمة في تحسين فرص النجاح..... من هنا، أكان الخصم ديمقراطياً أو غير ديمقراطي لن يُحدث هذا الواقع أيّ تغيير مهم في نجاح الحملات النائية عن العنف[24].

أما بينكني Pinckney فتوصّل إلى النتائج التالية:
... إنّ الانتقالات المنبثقة عن المقاومة المدنية لا تتم في بيئات (ديمقراطية) أكثر من غيرها من أنواع الانتقالات.....
... حتى في ظلّ ظروف غير مؤاتية، من الأرجح أن يُفضيَ انتقال سياسي من المقاومة اللاعنفية إلى تبنّي نظام ديمقراطي أكثر مما إذا كان الانتقال منبثقاً عن عنف أو عن تحرّر من أعلى الهرم إلى أسفله أو عن تدخّل خارجي[25].

وأقدمت شينوويث Chenoweth واستيفان Stephan على التدقيق في تأثير سلطة الدولة على نشوء الحملات ومخرجاتها، وتوصلتا إلى النتائج التالية:

... إن سلطة الدولة المعنيّة لا تُحدّد ما إذا كانت الحملة القائمة عنيفةً أو لاعنفية. على الأرجح، تنشأ الحملات اللاعنفية في بعض الدول الأكثر قوة في العالم....

ومن المثير للاهتمام أنّنا لم نجد أيّ علاقة تربط قدرات الدول باحتمال نجاح الحملة.... فالمقاومة اللاعنفية تبقى فعالة بغضّ النظر عن مدى قوة الدولة المعادية...."

الواقع أنّ هذا البحث يرسم المقاومة كقوة كامنة قادرة على مواجهة وتحويل الحكام جميعاً حتى أكثرهم عنفاً وتمسّكاً بالحكم بنسبة نجاح تتخطّى من بعيد نسب نجاح وسائل الانتقال البديلة.

عندما تقرّر عامة الشعب الخاضعة لنظام استبدادي غير ديمقراطي أن تنتفض يجدر تحفيزها على تبني المقاومة المدنية وبالتالي دعم خيارها هذا.

لا يقع على عاتق الجهات الخارجيّة أن تحاول توليد حملات مقاومة مدنية إنما عندما تقرّر عامة الشعب الخاضعة لنظام استبدادي غير ديمقراطي أن تنتفض يجدر تحفيزها على تبنّي المقاومة المدنية وبالتالي دعم خيارها هذا. من هنا، قد تدعمُ المساعدة الخارجية الشعبَ ليواظبَ على التزامه بالتكتيكات اللاعنفية. ما من شأنه الحدّ من مخاطر ارتكاب الفظائع.
وفي الوقت نفسه، يفرضُ توفيرُ المساعدة الخارجية لهذه الحملات توضيحاً أكبر يطال عدداً من المسائل.

أولها: ما هي أشكال المساعدة المجدية؟ ثانيها: كيف يمكن معالجة بعض التساؤلات والمخاوف المحتملة حول الحق في تقديم المساعدة بموجب حقّ الـ RtoA بما فيها:

1. أيّ الحملات يجدر تقديم المساعدة لها؟
2. أيعني دعمُ المقاومة المدنية دعمَ تغيير النظام؟
3. ماذا لو تركَ الدعم الخارجي تأثيراً مضراً على الحملة؟
4. ماذا لو أسهم الدعم الخارجي في توليد عدم الاستقرار الاجتماعي؟
5. ما هي أشكال الدعم الخارجي لحملات المقاومة المدنية المسموح بها بموجب القانون الدولي؟
6. كيف يجب اللجوء إلى الحق في تقديم المساعدة ومن يمارس مهمة مراقبته؟

يعالجُ الجزء المتبقي من هذا البحث الأسئلة الواردة أعلاه.

ما هي أشكال المساعدة المجدية؟

يُفترض بالدعم الخارجيّ لحملات المقاومة المدنيّة بموجب حقّ الـ RtoA أن يرتكزَ إلى فهم المكوّناتِ التي تجعل هذه الحملات فعالة.

يمكننا أن ندقّق في المسألة بطريقتين: أولاً من خلال دور الظروف المناطة ببيئة الحملة (المعروفة "بالظروف الهيكلية") وثانياً من خلال التدقيق في مهارات وخيارات المشاركين في الحملة.

لطالما كان من المتعارف عليه أن الظروف الهيكلية تحدّد نشوء الحملة ومخرجاتها. إلا أنّ الأبحاث تدلّ إلى استنتاجات مختلفة مفادها أن خيارات ومهارات المقاومين المدنيّين قد تترك تأثيراً كبيراً على تطور الحملة ومسارها. وفي الوقت نفسه تكشف الأبحاث الكمية والنوعية بأنّ الحملات اللاعنفية نشأت وحصدت نجاحاً في وجه الأنظمة القوية غير الديمقراطية المستعدة لاستخدام القمع [26]. كما نشأت ونجحت في مختلف المجتمعات والبلدان ذات مستويات متفاوتة من التطور الاقتصادي[27]. وعلى الرغم من أنّنا لم نختبر كلّ ظرف سائد في بيئة الحملة على حدة إلا أننا نستنبط من النتائج المتاحة أنّه بقدر ما تكتسي المهارات والاستراتيجية أهمية كبرى في أنواع أخرى من السباقات (الانتخابية أو الأعمال التجارية أو العسكرية، على سبيل المثال)، تراها تكتسي الأهمية نفسها في إطار المقاومة المدنية. فإن قدرة المقاومين على توحيد الأهداف وتخطيطها وتعبئتها وتحديد أولوياتها وتكتيكات التسلسل وتطوير اتصالات فعالة والحفاظ على الانضباط اللاعنفي واتخاذ خيارات استراتيجية أخرى يمكن أن تكون حاسمة في التغلب على الظروف المعاكسة وتوليد نتائج الحملة.

لعلّ اعتبار المقاومة المدنيّة سباقاً قد يربح فيه أيّ طرف في النزاع إذا ظلّ متحدًا ومنظّمًا واستراتيجيًا في أعماله – من شأنه أن يسهم في توجيه الدعم الخارجي. لذا يجدر القيام بالمزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع وهي قيد التنفيذ بالفعل، إلا أنّ السجل التاريخي الحالي يقدّم قائمة بعدة فئات من المساعدة التي يمكن أن تحدث أثراً [28] . وتشمل هذه الفئات:

1. التوعية العامة الرسمية حول المقاومة المدنيّة.

عندما تنتفضُ شعوبٌ ضدّ نظام استبدادي، يواجه الأفراد خيار اللجوء إلى تكتيكات عنيفة أو أخرى لاعنفية. نعرف حقّ المعرفة أنّ الشعوب حينما تشعر بتهديد فعليّ تميل إلى تبنّي المقاومة التي تبدو الأكثر قوة بالنسبة إليها. وغالباً ما تعتبر العصيان العنيف الخيار الوحيد القابل للتطبيق. لذا لن تبّدل انتقاداتُ اختيار العنف والدعواتُ إلى السلام هذا الواقعَ ما لم تتوفّر وسائل مقاومة بديلة[29].

إنّ جهود التوعية العامة الرسمية قد تنشر الوعي حيال المقاومة المدنيّة لتؤكّد أنها خيار ذات نسبة نجاح مرتفعة

ومخرجات أفضل على المدى الطويل، من خيار العنف. إضافة إلى ذلك، تتّسم المقاومة المدنيّة بجاذبية أوسع بكثير، ذلك أنّ التحرّكات اللاعنفية تستقطب دعم ومشاركة شريحة سكانيّة (رجال، نساء، أهل، كبار السن وأطفال وغيرهم) أكبر من التحركات العنيفة، التي تقتصر في غالب الأحيان على الرجال وأحياناً على نساء قادرات على النضال والقتال. إنطلاقاً من هذا الواقع تجد شينوويث Chenoweth "أن معدل الحملات العنيفة يتخطّى بـ 11 ضعفاً (كنسبة مئوية من السكان) الحملات العنيفة[30] . أضف إلى ذلك، أنّ حملات المقاومة المدنية تواجه عوائق أدنى بكثير من تلك التي تتصدى للتمرّدات العنيفة. فعلى سبيل المثال، قد يشارك الشعب في المقاطعات، والمظاهرات أو غيرها من أعمال المشاغبة الخفية والعلنية ثم يعودون إلى ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي. أمّا في حالة التمرّد العنيف فيضطرّ المنتفضون إلى إجراء تغييرات جذرية هائلة في حياتهم لا يمكن الرجوع عنها، نتيجة خياراتهم المتصلة بالنضال والمقاومة.

يمكن توضيح هذه النقاط من خلال الحملات الإعلامية والمؤسسات العامة شأن المدارس والجامعات والجمعيات والنقابات العمالية والهيئات السياسية ونوادي الشباب. ويمكن بالتالي تخصيصها لاستنباط المصطلحات المناسبة، والتاريخ والقيم الخاصة بمجتمع معيّن والتعبير عنها بالتالي عبر وسائل متنوعة كالأدب والمقاطع الفيديوية، والأفلام والبرامج التلفزيونية والإعلانات والموسيقى والعروض العامة والفن البصري والممارسات الثقافية والأحداث الشعبية والبيانات الصادرة عن قادة محترمين. فتُعززُ التوعية العامةُ أكثر فأكثر عبر القيام بأبحاث حول فضلى الممارسات ودراسات الحالات التي تتناول المقاومة المدنية، ومن خلال تطوير الموارد التربوية وتشاركها ومن ثم ترجمتها إلى لغات محكية في أقطاب العالم كافة.
والواقع أنّ مجموعة كبيرة من العوامل الخارجية تؤدي دوراً أساسياً ضمن هذه الجهود. فالنشاطات المنبثقة عن التوعية العامة تتفادى المشكلة السياسية المتمثلة بدعم حركة معينة أو غاية سياسية محدّدة وتعتمد عوضاً عن ذلك هدفاً عاماً يتمثّل بجعل المعلومات جذابة ومتاحة ومتوافرة للجميع.

2. بناء القدرات الضرورية لحملات المقاومة المدنية

يكمنُ شكلٌ آخر من الدعم في بناء القدرات ويهدفُ بطريقة مباشرة إلى المساهمة في توحيد الحملات، ووضع استراتيجيات لها، وتطبيق الدراية بالمقاومة المدنية في السياق المحلي المستهدف بغية تحقيق غايات معيّنة. فعلى سبيل المثال، قد يؤمن دعمُ ورشاتِ العمل في التخطيط الاستراتيجي وتطويرُ الموارد التربوية الخاصة بالحراك، فرصاً للناشطين كي يعمّقوا معرفتهم ويوطّدوا مهاراتهم وينسقوا في ما بينهم ويخططوا معاً[31].

وقد تؤمّن الجهات الفاعلة الخارجية مساحات لقاءات آمنة ومحايدة (داخل حدود البلد او خارجه)، وتدعم اللقاءات بين القادة ومختلف المنشقين في بلد معين، وتساعد في توسيع شبكات علاقات الند للند بين الناشطين الجدد والقدامى[32]. فالجهود المماثلة تعزّزُ النسيج الاجتماعي، وتقيم علاقات توجيه إرشادية، وتعزّز نمو الائتلاف، وتبني شبكات من الثقة الحاسمة في الحفاظ على الوحدة خلال العمل الجماعي (خصوصاً بعد سنوات من المحاولات المدعومة من الحكومة للتفرقة بين المواطنين والسيادة عليهم).

وفي بعض الأحيان، قد توفّرُ الجهات الفاعلة الخارجية المقرّبة من قاعدة الحراك، مبالغَ صغيرةً من التمويل لدعمِ بنيته التحتية. وقد تشتمل على دعم المنظمات والقدرات المحلية التي تخوِّلُ الحراك بناءَ قاعدة موارده، وتجنيد مشاركين جدد وتدريبهم، وتطوير استراتيجيات جديدة وتنسيق الجهود بين مختلف المواطنين المحليين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التشديد في أيّ من هذه المساعدات يفترض أن يتمحور حول الاستجابة للمطالب والاحتياجات المحلية من خلال تأمين المعلومات والتحاليل والموارد الضرورية ليستخدمها المناضلون المدنيّون. وفي الوقت نفسه، ينبغي بالجهات الخارجية أن تقرَّ بافتقارها إلى التفهّم الكامل للسياق المحليّ، وبالتالي لا يُفترض بها أن تتدخّل في تقديم النصح أو ترجيح الميزان لصالح أيّ من التكتيكات الخاصة[33]. إضافة إلى ذلك، تقدّم هذه الجهات المعلومات والشبكات والفرص إنما يعود للناشطين المحليّين بأن يقرِّروا كيفية استخدامها. ويتمثّل الاستثناء الوحيد بعدم تردّد هذه الجهات في الاستناد إلى براهين كثيرة لتوضّح أنّ اختيار التكتيكات العنيفة استناداً إلى براهين هائلة لهو أشبه بمسار يفضي إلى كارثة[34].

أضف إلى ذلك، يجب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تتوخى الحذر إن أرادت تقديم التمويل ذلك أنّ هذه الخطوة قد تؤدي إلى الاقتتال الداخلي والتنافس داخل الحراك نفسه، وإلى جرّ أصحاب المواهب بعيداً عن الإدارة الرئيسة وتشويه المشاركة وجداول الأعمال المحلية، كما قد يستشهدُ بها خصوم الحراك في تصريحاتهم العامة بغية تجريد هؤلاء من شرعية حراكهم وتبرير قمعهم[35] . مع ذلك، تتوافر طرائق عدة لخفض نسبة المخاطر، كتقديم مساهمات عينية، ومنح تمويل بدفعات صغيرة، وتوليد ممارسات صديقة للناشطين، والسماح للوسطاء الملّمين إلماماً تاماً بالسياق المحلي بأن يوجّهوا التمويل، ونهاية تفادي تدخلّ دول غريبة في الوضع القائم[36].

3. التخفيف من حدة الأثر الناتج عن القمع والاضطرابات

عندما تنشأ حركة تتحدّى الحكومة، يترافق معها حتماً تعطيل للعمل كالمعتاد وقمع يطال الانتفاضة اللاعنفية.

وقد تكتسي الاضطرابات شكل الأجور المخصومة (كما هي الحال في خلال الإضرابات)، أو ندرة البضائع، على سبيل المثال. في هذه الحالات، يحقّ للجهات الخارجية أن تقدّم خدمات علاجية، بما في ذلك صناديق تمويل الإضراب للمعارضين الذين فقدوا قدرتهم على إعالة أسرهم (قدّمت النقابات في أوروبا والولايات المتحدة مثل هذه الأموال للعمّال البولنديين في الثمانينيّات من القرن العشرين). وقد تُقدِّمُ هذه الجهات الخدمات الطبّية من خلال مرافق متواجدة داخل البلاد أو عبر ملاذات منتشرة خارج البلاد.

وقد يتراوح القمع من حيث حدّته (من العقوبات الإدارية إلى أعمال عنيفة) ونطاقه (من بعض المعارضين إلى حشود هائلة بأكملها في خلال الأعمال العامة). وبغية التخفيف من حدة آثاره، قد تعمد وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية إلى تسليط الضوء على النشطاء المضطهدين وتأمين الدعم القانوني لهم أما

الدبلوماسيّون وغيرهم من الموظفين البارزين فيبدون التضامن من خلال المشاركة في محاكمات المعارضين والمنشقين[37]. ومن شأن هذه الجهود مجتمعة أن تحفّز الحكومة أو تجبرها على تبنّي مسار قضائي عادل وأكثر شفافية يخفّف من حدّة بعض الأحكام.

إضافة إلى ذلك، عندما يتعرّض الناشطون السياسيون إلى تهديد خطير توفّر لهم صناديق الخاصة بالإجراءات العاجلة والاستجابة لحالات الطوارئ، الوسائلَ الضرورية لمغادرة البلاد مع عائلاتهم، وللعناية بصحتهم الجسدية أو العقلية، ودراسة الخيارات المتاحة لهم في مكان آمن خارج البلاد. وفي الحالات القصوى، قد يستفيدون من ترحيل كامل إلى مكان إقامة جديد والدعم من خلال طلبات اللجوء السياسي.

4. رفع كلفة القمع.

تكون كلفة القمع دائماً مرتفعة بالنسبة إلى الحكومات إلا أنّ الحكام قد يقومون بحساباتهم ويعتبرون بالتالي أنّ المنافع تتخطى السلبيات من بعيد. لحسن الحظّ، تتعددُ الطرائق التي تعتمدها الجهات الفاعلة الدولية لرفع كلفة القمع بحيث تدفعُ الحكّامَ وعملاءهم إلى إعادة التفكير قبل استخدامه فيجدون أنفسهم مضطرين إلى تكبّد خسائر طائلة في حال اختاروه. فعلى سبيل المثال، يقوم المجتمع الدولي للدفاع عن حقوق الإنسان بعمل ضخم من خلال توثيق كلّ الانتهاكات و"تسمية وفضح" مرتكبي الجرائم، ومتابعة المساءلة القانونية. وفي المستقبل، حينما تستخدم حكومةٌ ما القمعَ لتواجه المناضلين المدنيّين المطالبين بحقوقهم، ألن يكون من المناسب إطلاق تحقيقات دولية تلقائية لفرض عقوبات مستهدفة سريعة (بما فيها رفض منح التأشيرات وتجميد الأصول) على جناة محددين[38]؟ فمن شأن تحقيقات مماثلة إرساء الأساس للمحاكمات المستقبلية.

يؤدي الدبلوماسيون دوراً أساسياً في رفع كلفة القمع، من خلال مشاركتهم في حملات عامة كشهود عليها.

إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المنظمات الغير الحكومية ووسائل الإعلام والحكومات إلى رفع مستوى حملات المقاومة المدنية وقادتها بحيث يعاني النظام نتيجة ذلك ردود فعل عكسية عامة ودولية أكبر إذا تعرّض هؤلاء إلى الاضطهاد. وقد تصدر من جهتها الحكومات المتعاطفة بيانات عامة تحذّر فيها من القمع وتدينه. أمّا البلدان التي تملك صلة وصل رسمية وغير رسمية كبيرة تربطها بأجهزة الأمن الأجنبية، فقد تحاول إقامة اتصالات سرية بين ضباطها ونظرائهم في الخارج، فتنصح هؤلاء حول تكاليف ومخاطر إطاعة أوامر الحكام الاستبداديين القاضية باتخاذ إجراءات صارمة بحقّ تحدّ شعبيّ لاعنفيّ[39].

وفي هذا السياق، يؤدي الدبلوماسيّون دوراً أساسياً من خلال المشاركة في الحملات العامة كشهود ومن خلال الانخراط في أعمال تنسيقية مع ممثلي بلدان أخرى[40]. وقد تمارس الجهات غير الحكومية تأثيرات ميدانية رادعة وقوية. فالحماية المدنية غير المسلحة - التي يتدرب فيها المدنيون (الأجانب و / أو المحليون) وينتشرون في المناطق الحساسة، ويتواصلون مع أطراف النزاع ويغدون بالتالي شهود عيان، ويتفاوضون في بعض

الأحيان للتخفيف من حدة التوتّرات- قد تحول دون حصول أعمال القمع[41].
أكثر من ذلك بعد، قد تعمد الحكومات المتعاطفة مع المقاومين المدنيّين إلى التهديد بفرض مجموعة عقوبات وقد تذهب إلى فرضها فعلياً. فتوُقِفُ شحنات الأسلحة وأيّ مناورات عسكرية مشتركة أو إجراءات تعاون أخرى. وتضغط على حلفائها ليحذوا حذوها. وتعمد في ظل ظروف معينة، إلى البحث في إمكانية إلغاء الاعتراف بالأنظمة التي تمارس القمع على نطاق واسع، والبحث في الاعتراف بالمعارضة النائية عن العنف كممثل أكثر شرعية لمواطني هذا البلد [42].
وتجدر الإشارة إلى أنّ كافة الإجراءات المذكورة أعلاه تخلّف أثراً أكبر حينما تشنّ حملة المقاومة المدنية نزاعاً ميدانياً. وبقدر ما تحدُّ هذه الإجراءات الخارجية من قدرة النظام واستعداده لاستخدام القمع، تقدّم مساحةً أكبر للحملة اللاعنفية كي تؤدّي عملها. بالإضافة إلى ذلك، قد تحوّلُ إجراءات كهذه حوافز المنخرطين في النظام وحلفائهم. فعندما يغدو دعم نظام ما أقلَّ ربحية، وعندما يبدو النظام نفسه غير مستدام، قد تدفعُ التقييمات الجديدة للمصالح الذاتية بالمؤيدين الأوفياء إلى التراجع عن موقفهم هذا.

5. تعزيز انتقال سياسي مستقرّ

لا تنطبق فئة الدعم هذه على حملات المقاومة المدنيّة كلّها إذ يسعى الكثيرون إلى إجراءات تغييرات تطال حقوقهم والإصلاحات في بلادهم أكثر ممّا يسعون إلى انتقالات سياسيّة كاملة. إلا أنّ الحملات الساعية إلى انتقالات سياسيّة جذريّة تفيد من إجراءات تتّخذها الجهات الفاعلة الخارجية لتعزيز هذه العملية وتحقيق استقرارها. فقد تلتقي هذه الجهات مع ممثلين من مجموعات المعارضة وتشجّعهم على الاتحاد حول رؤية وخطة موحدتين، وتساعدهم على تسهيل هذه العملية من خلال الحوار والمفاوضات. وتكتسي هذه الجهود أهمية كبرى لأنّ المعارضة الموحّدة تصبح أكثر قوة، وتكتسب حقّاً أكبر في المطالبة بالشرعية الشعبية، وتمتلك فرصة التوصّل إلى تعزيز الديمقراطية بعد انتهاء مرحلة الانتقال والتغيير. ومن هنا، تتاحُ للجهات الفاعلة الخارجية فرصة تحفيز هذه العملية أكثر فأكثر من خلال التعهد بتقديم المساعدة الاقتصادية وغيرها من المساعدات في المستقبل (أي بناء المؤسسات) شرط أن تتمّ عملية انتقال فعلياً.

كذلك تؤدي الجهات الفاعلة الخارجية دوراً مهماً في مدّ خطوط التواصل السرّية بين قادة المقاومة المدنية من جهة والمقرّبين من النظام للتفاوض حول شروط الانتقال والتغيير. وقد تستخدم الدول الأجنبية معارفها العاملين في أجهزة أمن النظام المحلية كي تؤكّد لهم أنّ الانتقال السياسي يولّد مخرجات قيّمةَ وأنّ أجهزتهم ستخطى بفوائد عدة ما إن تعمل ضمن نظام ديمقراطي[43]. كذلك، تنجح هذه الجهات في خفض تكاليف الانشقاق عن كاهل النخبة فتقدّم على سبيل المثال الحماية للواشين الذين يجرؤون على فضح الحقيقة والانشقاق عن النظام.

أخيراً تساعد الجهات الفاعلة الخارجية على استتباب الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأمة، خلال مرحلة ما بعد الانتقال وذلك عبر الوفاء بتعهداتها بتقديم المساعدة الاقتصادية والدعم الفني، وعبر نشر مراقبين لحقوق الإنسان يحرصون على عدم ارتكاب أيّ أعمال انتقاميّة عنيفة ضدّ النخب السابقة.

ومن المهم أن تُقرَّ هذه الجهات الخارجية بضرورة اللجوء إلى المقاومة المدنية في مرحلة ما بعد الانتقال بغية

مساءلة النخب الجديدة، ومعالجة مشاكل الفساد المنهجية القديمة، والحرص على أن تعكس التسويات السياسية الجديدة تطلعات الحراك التي أدّت أصلاً إلى مرحلة الانتقال[44]. وانطلاقاً من هذا الواقع، يُفترض بالجهات الخارجية أن تستعدّ لتأدية دور حارس الحكومة الجديد حينما ستواجه هذه الأخيرة المواطنين المعارضين اللاعنفيّين في المستقبل.

تطبيق إطار العمل هذا: إعادة التدقيق في المقاومة وفي الاحتمالات المتاحة في سوريا

إذا أخذنا بعين الاعتبار إطار العمل المؤلف من فئات الدعم الخارجي الخمس سنعرض أدناه مثالاً يوضّح كيف كان هذا الدعم ليؤثر على أرض الواقع، في حال جاء منسقاً ومستداماً.

في آذار/ مارس من العام 2011، بدأ السوريّون بمظاهرات حاشدة معتقدين بأنّ احتجاجات مشابهة لتلك التي حصلت في ميدان التحرير في مصر ستُسقط الرئيس الأسد. وقد أظهر المواطنون المعبّئون ابداعاً وعزيمة وشجاعة مدهشة لكنّهم افتقدوا إلى الاستعداد الكافي. إلا أنهم نجحوا من خلال المقاومة المدنية في تحقيق مكاسب كبيرة ضد نظام الأسد في الأشهر التالية، وفي زعزعة الحكومة أكثر من أيّ وقت آخر في خلال العقود الأربعة الماضية وفي إحداث انشقاقات كثيرة داخل السلطة. والواقع أنّ الحملة المتنامية أنجزت تقدماً مهماً على الرغم من القمع الذي تعرّضت له. ولمّا رفض الرئيس الأسد التنحي عن السلطة بعد مرور أشهر عدة، فَقَدَ بعضُ المحتجين الثقة بالتكتيكات اللاعنفيّة. وتشكَّلَ الجيشُ السوريّ الحرّ بهدفٍ معلنٍ يتمثّل بحماية المقاومة اللاعنفية؛ إنّما سرعان ما تحوّل الدفاعُ هجوماً وخلّف تحوّلُ مجرى الانتفاضةِ إلى تمرّدٍ عنيفٍ (مع الاعتقاد بأن المجتمع الدولي سيقدَّم له الدعم وربما يستدعي اللجوء إلى المسؤولية عن الحماية RtoP كما حصل في ليبيا) عواقبَ وخيمةً لا تزال تتكشّف اليوم[45].

ما كان ليحدث لو دعمت الجهات الفاعلة الخارجية الجهود التعليمية العامة حول فعالية المقاومة المدنية اللاعنفية لسنوات قبل انتفاضة 2011؟ لكان النظام قد اعترض، إنما تبقى الأسس القانونية الدولية الداعمة لهذا الاعتراض واهية بعض الشيء (وهو موضوع سنناقشه أكثر)، ولكان من المستحيل القضاء على هذه الجهود وإخمادها.

وما كان ليحصل لو أقدمت الجهات الفاعلة (بما فيها السوريون الذين يعيشون خارج بلادهم) في السنوات التي سبقت العام 2011 على دعم عملية تبادل للمعرفة أكثر استهدافًا حول المقاومة المدنية مع المنشقين الفاعلين على الأرض الذين خرجوا عن صمتهم وعبروا عن اهتمامهم؟ ربما لكان من الممكن عندئذٍ دعم عملية التوحيد والتخطيط الانتقالي بين أطراف المعارضة بشكل مستمرّ ودائم.

ما كان ليحدث لو استعدّ الشعب لنضال لاعنفيّ يمتدّ على سنوات عدّة ولم يتوقّع بأن يتنحّى الأسد في غضون أشهر معدودة؟ تشير الأبحاثُ في هذا السياق إلى أنّ معدل الحملات اللاعنفيّة ضد النظام يمتدّ على ثلاث سنوات، وهي فترة بالتالي أقصر بكثير من متوسط فترة التسع سنوات التي تطبع التمرّد المسلّح[46].

ما كان ليحدث في خلال الاحتجاج العلني الأول في آذار/ مارس 2011 ، لو تلقّت الحملة اللاعنفية دعماً دولياً

فوريًا ومنسقًا ولم يحظَ التمرّد العنيف على تحفيز كبير باعتباره الطريقة الأساسية لضمان الانخراط الدوليّ؟[47]

فيما نمعن التفكير في المخاوف المتأتية عن تطبيق المسؤولية عن الحماية RtoA..... يجدر بنا التفكير في التكاليف والمخاطر المتأتية عن الحفاظ على الوضع الراهن.

ما كان ليحدث لو قامت لفترة وجيزة أعمال عنف مضادة لتواجه قمعَ الأسد للأعمال العامة اللاعنفية، إنما واجهها رفض ساحق من قبل أغلبية السكان وأدانها المجتمع الدولي؟ بدلاً من ذلك، ربما يكون السوريون قد تحوّلوا بشكل جماعي إلى تكتيكات منخفضة المخاطر وواظبوا عليها شأن المقاطعة طويلة الأجل المستهدفة وتباطؤ العمل في الشركات التي لها صلات بالنظام، بحيث لا ينفكّ أولئك المستفيدون من حكم الأسد يخسرون أموالهم.
ما كان ليحدث، لو نجح المنشقون في توحيد عملية الانتقال والتغيير وتوضيحها وإيصالها في ما بعد إلى عملاء النظام الذين كانوا يفكّرون في الانشقاق عنه؟ ماذا لو تمكنّت المعارضة من إنشاء هيئة قيادية تمثيلية معترف بها على نطاق واسع، وماذا لو شرع أعضاء المجتمع الدولي في إلغاء الاعتراف بحكومة الأسد والاعتراف على نحو متزايد بهذه الهيئة المعارضة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب السوري؟[48] ما كان ليحدث لو تعهّد المجتمع الدولي بتقديم المساعدات الاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة للحكومة السورية المنبثقة عن مرحلة ما بعد الانتقال؟
وفيما تمَّت هذه الأعمال بمعزل عن غيرها أو على نطاق ضيق، لن ندرك أبداً كيف تؤثر جهود أكثر استباقية وتنسيقًا واستدامة وأنسبَ حجماً من بين مجموعة من العوامل الخارجية، على مخرجات الثورة ونتائجها. فالجهود المماثلة تنطوي على تكاليف ومخاطر وتحديات تقنية، إنما تمثّل في نهاية المطاف طريقًا واعدًا أكثر بكثير من ذاك الذي سلكته. وبالتالي، بينما نمعن التدقيق في المخاوف المتعلقة بتنفيذ مسؤولية الـ RtoA في القسم التالي، يجدر بنا أن ندرس تكاليف ومخاطر الإبقاء على الوضع الراهن، حيث تعمدُ الحكومات الاستبدادية التي غالباً ما يدعمها حلفاء أجانب أقوياء، إلى إثارة الكوارث الإنسانية ومواجهة التحديات الشعبية النائية عن العنف بالقمع والإفلات النسبي من العقاب.

معالجة المخاوف المرتبطة بحق تقديم المساعدة

عندما تكون أرواح البشر على المحكّ تتجلّى ضرورة إخضاع أي نموذج تدّخل للتدقيق المفصّل. ويحدّد هذا القسم بعض المخاوف المحتملة والمتعلقة بـRtoA، وترانا نرحّب بالأبحاث والتعليقات الإضافية في أي من هذه المجالات. ورغم أنّ هذه الدراسة تعجز عن تقديم تقييم شامل لجميع المخاوف، إلا أننا نسعى لمعالجة بعضاً من الأساسية منها. وهي تشمل:

1. ما الحملات التي يجب أن تتلقى المساعدة؟
2. هل يشكّل دعم المقاومة المدنية مرادفاً لدعم عملية تغيير النظام؟
3. ماذا لو خلّف الدعم الخارجي تأثيراً مضراً على الحملة؟
4. ماذا لو أسهم الدعم الخارجي في خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي؟
5. ما هي أشكال الدعم الخارجي لحملات المقاومة المدنية المسموح بها بموجب القانون الدولي؟
6. كيف يجب اللجوء إلى حقّ الـRtoA ومن يجب أن يمارس الرقابة؟

مصدر المخاوف 1: ما الحملات التي يجب أن تتلقى المساعدة؟

نسعى إلى توافر ثلاثة معايير أساسية على الأقلّ تحدّد ما إذا تحظى الحملات بالمساعدة بموجب RtoA ذلك أنّ السياقات المختلفة تفرض التنبّه إلى العوامل المختلفة. كما نتوقع إجراء المزيد من الأبحاث والممارسات والمقاربات القائمة على السياق بغية صقل هذه القائمة في المستقبل أو توسيعها.

إن المعايير الثلاثة الأساسية هي:

أ. حملة تلتزم بالانضباط اللاعنفي

يستلزم الانضباط اللاعنفي استخدام أساليب تبتعد عن العنف الجسدي، أو التهديدات بممارسة العنف الجسدي، أو تدمير الممتلكات التي من شأنها إلحاق الأذى الجسدي بالأشخاص. وتعدّ المحافظة على الانضباط اللاعنفي ضرورة استراتيجية، وحتى إن تعرّضت حملة المقاومة المدنية للاستفزازات والعنف.

يتمثل تحدّي هذا المعيار باستحالة الحملةَ أن تضمن محافظة جميع المشاركين في حراك شعبي عام على سلوك لاعنفي. فغالباً ما تفتقر الحملات إلى قيادة مباشرة وهيكليّة تحكّم، لذا لا يمكنها السيطرة بالكامل على الأفراد المشاركين بهدف تأدية دور المفسدين. وكثيراً ما ترسل الأنظمة مستفزين سريين ليستغلّوا العنف كوسيلة لتجريد الحملات من شرعيتها وتقديم ذريعة تبرِّرُ ممارسة القمع من قبل النظام.

من هنا تتجلّى أهميّة عمليات الصقل الإضافية لمعيار الانضباط اللاعنفي، استناداً إلى سياق الحملة. لذا نتمسكّ بمبدأ أن تبدي الحملة أقلّه التزاماً رسمياً وعلنياً بالتكتيكات اللاعنفية، وتدعو جميع المؤيدين إلى الانضباط اللاعنفي، وتتّخذ إجراءات لتعزيز الانضباط اللاعنفي (مثل تدريب المشاركين)، وتتدّد بالأعمال العنيفة التي

قد تحدث في خلال التحركات الشعبية، وكذلك تتمكّن من الحفاظ التام على انضباط القادة المحددين اللاعنفي في خلال التحركات الشعبية.

ب. تتسق أهداف الحملة مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً

تتّسم حملات المقاومة المدنية بمجموعة واسعة من الأهداف المحتملة التي قد تسعى لتحقيقها على المستوى المحلي، أو الإقليمي أو الوطني، أو الدولي. فالغالبية تسعى إلى إحداث تغيير في السياسة والممارسة المتعلقة بحقوق الإنسان (حقوق الأقليات، حقوق الشعوب الأصلية، حقوق المرأة، حقوق العمال)، أو المتعلقة بالسلامة العامة والأمن (بما في ذلك التدهور البيئي أو الجماعات الإجرامية أو أجهزة الدولة أو النزاع المسلح)، أو العدالة الاقتصادية أو المعايير الاجتماعية والثقافية أو الحوكمة الرشيدة (صراعات مكافحة الفساد، والاعتراف بحقوق الملكية)، أو الحكم الديمقراطي.

إلا أنّ هذه الأهداف لا تنبثق بالضرورة عن كلّ الحملات. فقد تسعى بعض الحملات إلى استخدام أساليب المقاومة المدنية لتهميش السكان أو إلحاق الأذى بهم (على سبيل المثال، مقاطعة الأعمال المملوكة من قبل الأقليات). وقد تستخدم حملات أخرى المقاومة المدنية لدعم الأحزاب السياسية التي تتعارض أهدافها مع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من هنا، بغية تفادي هذه الأعمال، يجدر بكلّ حملة تتلقّى الدعم بموجب حرية الـ RtoA أن تتبنّى أولاً ممارسات تتّسق بوضوح مع الحقوق المحدّدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[49].

ج. حملة مقاومة مدنية منفصلة عن حزب سياسي مسجل

غالباً ما تنظّمُ حملات المقاومة المدنية أعمالَها خلال الحملات الانتخابية. إلا أنّ دور المجتمع الدولي لا يكمنُ في اختيار الفائزين بالانتخابات، وبالتالي لا ينبغي تقديم الدعم بموجب حق الـ RtoA للأحزاب السياسية. ففي نهاية المطاف، تكمنُ مصلحة المجتمع الدولي في دعم عملية ديمقراطية حرّة ونزيهة، وفي الإدارة الحيادية للانتخابات، وفي مراقبة المجتمع المدني المستقلّ للتصويت. لذلك، فإن النأي التامّ عن العملية الانتخابية لا يشكّلُ شرطاً مسبقاً لحصول الحملة على الدعم، على عكس عدم الانخراط في الأحزاب السياسية.

مصدر المخاوف 2: هل يشكّل دعم المقاومة المدنية مرادفاً لدعم عملية تغيير النظام؟

تستلزم سياسة تغيير النظام اتّخاذ جهة خارجية (بوجه عام، دولة أجنبية) لإجراءات متعمّدة تهدف إلى تغيير حكومة حالية. وفي العادة يتمّ السعي لتحقيق هدف مماثل من خلال حرب بين الدول، وتدريب المتمرّدين العنيفين وتسليحهم ودعمهم، ودعم الانقلاب، والتلاعب ببيئة المعلومات، و/أو تمويل الفرق والأحزاب السياسية المعارضة من خلال مجموعة متنوّعة من الأنشطة.

يستند حقّ تقديم المساعدة على فرضيات مختلفة. وفي خلال حملات المقاومة المدنية، يتم اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالأهداف التي يجب متابعتها والإجراءات الواجب اتّخاذها من قبل المشاركين الميدانيين في الحملة، وليس من قبل المؤيدين الأجانب. علاوة على ذلك، تتّسمُ هذه الحملات بمجموعة واسعة من الأهداف المحتملة (كثير منها إصلاحي أو قائم على المطالبة بالحقوق) التي تتعدّى الانتقال السياسي[50].
ومع ذلك، فمن الواضح أنّ بعض الحملات تسعى إلى تغيير الحكومات الوطنية غير الخاضعة للمساءلة. تبدأ هذه الحملات في بعض الأحيان بمحاولة تحقيق الأهداف الإصلاحية وتلك المطالبة بالحقوق، ولكن عندما تُواجَه جهودها بقمع الحكومة النظامي، وبالفساد، وبعدم الكفاءة، تشرع بالسعي وراء تغيير الحكومة بأكملها. في ظلّ ظروف مماثلة، يتّخذ هذا الخيارَ قادةُ الحملة بأنفسهم وليس جهة أجنبية. ويستند هذا الخيار إلى معلومات تقدّمها الحكومة المحلية – وربما أدت الإصلاحات والحلول التوفيقية إلى المحافظة عليه، إلا أن العناد قد أدى بدلاً من ذلك إلى تحوّل في المطالب الشعبية.

على الرغم من هذه الديناميكية، تتوافرُ مخاوف مشروعة من محاولة الداعمين الأجانب تأجيج حملات المقاومة المدنية داخل البلد، أو التلاعب في غايات الحملة لتحقيق هدف سياسي خارجية يتمثّل بتغيير النظام. وبالتالي، لا يمكن أن نوافق أبداً على استخدام حق الـ RtoA كوسيلة لدعم مثل هذه الجهود، كذلك سنشيّد تحدّيات كثيرة تحول دون نجاحها. ففي الواقع، تتشكّل حملات المقاومة المدنيّة من آلاف أو ملايين الأشخاص الذين يتخذون قراراً شخصياً بالتحرك والتعبئة (فيقدّمون تضحيات كبيرة تطال وقتهم، وطاقتهم، ومواردهم المالية، وسلامتهم الشخصية). وتعدُّ المشروعية الشعبية للأهداف، والإجراءات، والاتصالات عاملاً حاسماً لتحقيق هذه الغاية – إذ يجدرُ بالحملة أن تمثّل مظالم الشعب وتطلّعاته وإلا امتنع هذا الأخير عن دعمها. وفي حال تبنّت الحملة بطلب من الجهات الأجنبية جدول أعمال لا يتردّد صداه محلياً، فإن المشاركة العامة ستتراجع بسرعة[51]. ففي الواقع، من شأن الدعم الأجنبي الذي يحاول التلاعب بحملة لاعنفية أن يتسبّب على الأرجح بفشل الحملة بأكملها، بدلاً من تحقيق أهداف الجهة الأجنبية (ما لم تكن الأهداف تسعى في الواقع إلى إحداث فشل).[52]

مصدر المخاوف 3: ماذا لو خلّف الدعم الخارجي تأثيراً مضراً على الحملة؟

قد يصعب على الجهات الفاعلة الخارجية الحسنة النوايا أن تستشف نوع الدعم الواجب تقديمه لحملة ما ومكانه وزمانه ووسائله وهوية المجموعات المعينّة المستفيدة منه. تتميّز الحملات عادةً بكونها أقل تنظيماً من المنظمات غير الحكومية التقليدية، كما قد تفتقر إلى وضوح في خطوط القيادة والمساءلة، وتعتمد على التعبئة الطوعية الشعبية بغية تحقيق نجاحها. إنما يلوح في الأفق دائماً خطرُ أن يُلحق الدعمُ الخارجي الضررَ بالحملة، فهو على سبيل المثال قد يحدّ من شرعيتها، أو يزيد من خطر القمع، أو يتسبّب في انقسامات داخلية بين المجموعات التي تشكّلها.

والواقع أنّ هذا الموضوع يستحقّ المزيد من المعالجة المعمّقة، إنما سنعرض بإيجاز بعض المبادئ التي ينبغي على الجهات الخارجية مراعاتها:

1. الإصغاء إلى احتياجات المجتمعات المعبأة

يفترض بالجهات الفاعلة الخارجية أن تبدأ أولاً بالسعي لفهم السياق الذي ستنخرط فيه. وبما أنّ المقاومة المدنيّة هي عملية تصاعدية من أسفل الهرم إلى أعلاه، يُفترض بالجهات الخارجية أن تبذل الجهود لتحدّد المجموعات الشعبية المتعددة والمتنوعة التي تنخرط انخراطاً فعلياً ومباشراً في التعبئة، إذ ينبغي بالمساعدة الممنوحة أن تصمّم لتلبية الاحتياجات المعرب عنها من قبل الأشخاص المتواجدين على أرض الواقع، وليس أن تُفرض فرضاً.

2. دعم الجهات المحلية وتمكينها

إنّ الجهات الفاعلة المحلية تتولّى قيادة الحملات اللاعنفية، لأنّها تملك معرفة كبرى بوضعها وحالتها وتتحمّل مخاطر أكبر، واستثمرت أكثر من غيرها في النتيجة. لذا، يجب أن يُنظر إلى الدعم الخارجي على أنه امتداد للجهود المحلية، وليس كبديل لها. ويجدر بالجهات الخارجية أن تكون مرنة وأن تتخلّى عن قدر معين من التحكّم، مما يتيح لشركائها وللمستفيدين الميدانيّين استخدام الدعم الخارجي بالطرق التي يرون أنهم في أمس الحاجة إليها.

3. عدم تقديم نصيحة استراتيجية أو تكتيكية، باستثناء الحث على الانضباط اللاعنفي

قد يقوم الدخلاء بمشاركة دراسات الحالات، ونتائج البحوث، وأدوات التخطيط، فضلاً عن المشاركة في حوار سقراطيّ مع النشطاء حول ترتيب مختلف التكتيكات بحسب أولويتها. ومع ذلك، نظراً لافتقار الدخلاء إلى المعرفة المحلية الكافية، لا ينبغي بهم تقديم النصح أو الدعوة إلى اتباع مسارات عمل معينة. أما الاستثناء الوحيد لما سبق، فيتمثّل بتقديم هذه الجهات الخارجية النصح حول تجنّب استخدام العنف. وقد ثبت أن العنف هو خيار كارثي للسكان، وأن مجموعة متنامية من الممارسات والأبحاث أثبتت أفضلية التكتيكات اللاعنفية.

4. تنسيق الدعم مع جهات خارجية أخرى عند الحاجة

غالباً ما يكون دمج الجهود مع الجهات الخارجية ضرورياً لتعزيز الأثر إلى الحدّ الأقصى. تتوافر أشكال كثيرة من الدعم الممكن تقديمه، ومجموعة متنوعة من مقدمي ومتلقي هذا الدعم، بالإضافة إلى اعتبارات كثيرة أخرى مثل التوقيت والسياق المحلي. وتتنوع احتياجات الحملات، وتكثر الجهات الخارجية الأنسب

لدعم هذه الاحتياجات المتغيرة مع مرور الوقت.

5. عدم التسبب بالضرر، سواء من خلال اتخاذ إجراء ما أو عدم اتخاذه

بعد التشاور مع المجموعات المحلية الموثوقة، أمعن البحث في مخاطر الضرر الناجم عن اتخاذ إجراء ما أو الامتناع عنه. ففي بعض الحالات حيث تتلقى الجهات الخارجية إشارات مربكة من القاعدات الشعبية أو مدخلات غير كافية، تفرضُ الحكمةُ الامتناعَ عن اتخاذ إجراءات حازمة وبدلاً من ذلك جمع المزيد من المعلومات (على سبيل المثال حول الدرجة التي قد تؤثر بعض المساعدات الخارجية على الجهات المحلية الأخرى) أو تتطلّبُ الانتظار حتى تصبح الحالة مؤاتيةً.

أمّا في حالات أخرى حيث تطالب مجموعات كثيرة موثوقة بها اللجوء المكثف والفاعل في المقاومة المدنية بالدعمِ، فيفترض بالجهات الخارجية أن تبحث في الاستجابة لصالح تلك المجموعات حتى إن كان الطلب المحلي غير متوقع أو قصير المهلة. وفي هذه الحالة، تحدِّدُ الجهات المحلية مستوى الخطر الذي يمكنها تحمّله وما إذا كانت تسعى للحصول على المساعدة، وفي بعض الأحيان قد يؤدي الفشل في اتخاذ إجراء حازم إلى التسبب بالضرر.

مصدر المخاوف 4: ماذا لو أسهم الدعم الخارجي في خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي؟

قد ينادي البعض بالمتنّع عن دعم المقاومة المدنية لأنها قد تزيد انعدام الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي خطر الحرب الأهلية والفظائع الجماعية. وخير مثال على ذلك دولتان – سوريا واليمن – شهدتا حملات لاعنفيّة في العام 2011 وخاضتا بعدها صراع عنيف. في سوريا، تم التغلّب على المعارضة اللاعنفية من خلال محاصرة عنيفة سرعان ما تحولت إلى تمرّد، في حين أدت المقاومة المدنية في اليمن إلى خلق بيئة عمدت فيها الجماعات المعارضة إلى ممارسة الضغوطات العنيفة من أجل الاستجابة لمطالبها. وتشير هاتان الحالتان إلى حقيقة مقلقة: على الرغم من الوعد بأنّ المقاومة المدنية تؤدي إلى احداث انتقال ديمقراطي، تبقى مجموعة حالات ثانوية تثبت العكس وتكشف عن خطر كبير.

وتأتي الأبحاث لتشهد على صحة ما سبق، إذ توصلّت شينوويث Chenoweth واستيفان Stephan إلى إمكانية نشوب حرب أهلية بنسبة 28 بالمئة بعد انقضاء 10 سنوات على حملة المقاومة المدنية الوطنية (سواء نجحت أم فشلت). في المقابل، تبلغ هذه النسبة 42 بالمئة في حالة الحملة العنيفة (سواء نجحت أو فشلت).[53] رغم أنّ احتمال اندلاع حرب أهلية بعد حملة عنيفة يبقى أعلى بكثير، إلا أن نسبة الـ 28 بالمئة المرتبطة بالحملة اللاعنفيّة يستدعي اهتماماً أكبر.

لذا نحتاج إلى المزيد من الأبحاث لنعرف سبب تباين النتائج إلى هذا الحدّ – فالمقاومة المدنية تعكسُ ميلاً قوياً يفضي إلى نتائج ديمقراطية في معظم الحالات، بينما يشهد ما يقارب ربع الحالات حرباً أهليةً في مرحلةٍ ما من العقد التالي. ومع ذلك، ينبغي النظر في نقاط عدة أخرى:

أ. إن الاحتمال الأساسيّ لنشوب حرب أهلية في ظلّ أي حكومة غير ديمقراطية (حتى تلك التي تواجه أيّ حركة مقاومة مدنيّة) لفترة 10 سنوات يبقى أعلى من صفر.

ب. فبحسب شينوويث Chenoweth واستيفان Stephan عندما تترافق الحملة اللاعنفية أو الحملة العنيفة مع جماعات مسلحة أخرى يرتفع احتمال نشوب حرب أهلية بعد انتهاء الصراع في خلال العقد اللاحق من 27% إلى 49%[54]. ويشكّل بالتالي هذا الواقع حجةً للانخراط في الدعم الخارجي حينما تكون الحملة لاعنفية وتحاول إعاقة تشكّل جماعات مسلحة منشقة أو منافسين لها[55].

ج. في نهاية المطاف، تحدث الانتقالات السياسية في جميع البلدان، بما فيها الدول غير الديمقراطية، ما يعزّز بالتالي خطر اندلاع الحرب وارتكاب الفظائع. وما يبدو على أنه "سلام" نسبيّ في واقع الأنظمة غير الديمقراطية يحجب في الحقيقة قمع الطلب المتزايد بالتغيير الذي سينفجر في نهاية المطاف.
وبالتالي، فإنّ خطر عدم الاستقرار الذي يتحوّل إلى حرب أهلية أو فظائع، يبقى متأصلاً في النموذج الاستبدادي للحكم. أما السؤال المطروح في هذا الإطار فيتمثّل بكيفية مقارنة المقاومة المدنية المحفزة بالخيارات البديلة. وقد يبدو أن تقاعس الجهات الفاعلة الخارجية عن العمل يتّسم بأدنى مستويات الخطر في أي وقت من الأوقات، إلا أنّ انعدام دعم المقاومة المدنيّة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التقلّب في المستقبل. ومن دون الاستفادة من الجهود التعليمية العامة ودعم بناء القدرات، قد يعتقد الأفراد أن العنف هو الخيار الواقعي الوحيد المتاح لهم، أو قد تتحول حملة ناشئة لاعنفيّة إلى تمرّد عنيف.
لذا، فيما قد يؤدي الدعم الخارجي (أو لا يؤدي) إلى تسريع ظهور الحملة وتوليد عدم استقرار محتمل، تأتي المكاسب الفعالة الناشئة عن هذا الدعم الخارجي - التي تخفّف من خطر نشوب صراع عنيف - لتعوض عن أيّ خطر سلبيّ. وفي هذا السياق كتب خبراء في السياسة ماريا ج. استيفان .Maria J Stephan ، وصدف لخاني Sadaf Lakhani ، ونادية نافيوالا Nadia Naviwala:
"بما أنّ الجهات الخارجية ستعجز على الأرجح عن منع الناس من المشاركة في الاحتجاجات أو غيرها من الأعمال المباشرة، خصوصاً إذا كانوا يعانون حالات تظلّم شديدة، يمكنها بهدف تقليل مخاطر عدم الاستقرار العنيف، أن تستثمر في مساعدة المجتمعات المدنية على تطوير قدرتها على التنظيم اللاعنفي والمحافظة على الانضباط اللاعنفي[56]."

مصدر المخاوف 5: ما هي أشكال الدعم الخارجي لحملات المقاومة المدنية المسموح بها بموجب القانون الدولي؟

لمعالجة هذه المسألة، لا بدّ أولًا من تحديد ما إذا كانت المقاومة المدنية اللاعنفية ذاتها خاضعة للحماية بموجب القانون الدولي. وتأتي إجابةٌ إيجابية في ما يتعلّق بعدد كبير من التكتيكات اللاعنفية. تشكّل التظاهرات الحاشدة، والمقاطعات، وغيرها من الأعمال اللاعنفية تطبيقًا لممارسة حقوق الإنسان التي ترسّخها مختلف المواثيق بما فيها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية
- الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

استخلصت الباحثة القانونية، إليزابيت أ. ويلسون Elizabeth A. Wilson ، بعد دراستها، بوجه التحديد، مسألة ما إذا كانت الاحتجاجات بمختلف أشكالها خاضعة لقانون حماية حقوق الإنسان الدولي، بأن " [الجهات اللاعنفية] محميّة بموجب ... حق تقرير المصير، وحق التجمّع السلمي، ومختلف حقوق المشاركة السياسية"[57] أمّا السؤال الأكثر تحدّياً فيتمثّل بإمكانية توافر أي حق في تقديم المساعدة لأشخاص يمارسون حقوق الإنسان الخاصة بهم ويطالبون بها من خلال المقاومة المدنيّة. وتشكّل معاهدات دولية وإقليمية عدّة ذات صلة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والبيانات والممارسات الصادرة عن مؤسسات دولية أخرى مثل مجلس حقوق الإنسان وغيرها من الكيانات المنبثقة عن معاهدات، في هذا الإطار، أساسًا للحجة القائلة بوجود مثل هذا الحق[58]. انطلاقًا من مجموعة القوانين، والممارسات، والسوابق هذه، يلفت ماينا كياي Maina Kiai مقرّر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بالحق في حرّية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات إلى ما يلي:

> لا يشمل الحق في حرّية التجمّع قدرة الأفراد أو الأشخاص المعنويين على تشكيل جمعية والانتساب إليها فحسب، وإنما أيضًا *طلب، وتلقّي، واستخدام موارد* بشرية، ومادية، ومالية من مصادر محلّية، وأجنبية، ودولية[59].

يطرح ويلسون Wilson فكرة مماثلة مفادها أنّ بعض حقوق الإنسان لا تصبح نافذة فعلاً إلا إذا ألحقت بحقوق ثانوية:

> إن الحقّ الأساسيّ في المشاركة في احتجاج سلميّ يشتمل ضمنًا على الحق في المشاركة السياسية، وحقوق التعبير عن الرأي، والإعلام، والتعبير، وحق التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات... إن بعض هذه الحقوق الأساسية... [يوازي] الحق الثانوي في تأمين الدعم للمشاركين السلميين؛ وإن حق تلقي المعلومات... [يوازي] الحق في تقديم المعلومات؛ وإن حق الاتحاد مع من هم على استعداد لتقديم الدعم... [يوازي] حق الاتّحاد مع يرغبون في تلقي الدعم...[60]

في المقابل، تفيد الحجّة الشائعة المضادة لأي شكل من أشكال المساعدة الدولية بأن السيادة ومعيار عدم التدخل يسمحان لرئيس الدولة بحظر أي دعم خارجي يعتبره مكروهًا، إلا أن هذه الحجّة غير شاملة وغير مقنعة كما تبدو عليه ظاهريًا. فقد ظهر مفهوم معيار عدم التدخّل أوّلًا كحظر على التدخّل المسلّح في البلدان الأخرى،

وبالتالي يبقى من غير الواضح إلى أيّ مدى قد يحظّر هذا المعيار الأشكال الأخرى من الدعم عبر الحدود، ولا سيما نقل المعلومات[61].

فضلًا عن ذلك، يمكن تفسير مفهوم سيادة الدولة بحدّ ذاته، بحسب القانون الدولي، على أنها متأصلة في شعب الدولة وليس في رئيسها. وبالتالي، لا يستطيع رئيس الدولة التأكيد على توافر السيادة إلا في حال تتاح للشعب فرص التعبير دومًا وبحرّية عن الحكومة التي يفضّل أن يعهد بسيادته إليها. أمّا في حالة الحكّام الذين يكبحون الديمقراطية والمحاسبة، فهم ليسوا في موقع يخوّلهم الادّعاء بأنهم يمثّلون شعوب البلدان التي يحكمونها، وتأكيداتهم على السيادة يشوبها الكثير من الخلل[62].
ما يزيد هذه الوضع تعقيدًا هو استحالة إلغاء حقي تقرير المصير والمشاركة السياسية بمراسيم صادرة عمّن ينصبّون أنفسهم سلاطين. فالمادة الأولى مثلًا من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنصّ على ما يلي:

> تتمتّع جميع الشعوب بحق تقرير مصيرها، ولها الحرية، بموجب ذلك الحق، في تقرير وضعها السياسي والسعي إلى التطوّر اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا[63].

أمّا المادة الخامسة والعشرون فتنصّ على التالي:

> يتمتّع كلّ مواطن بحق وفرصة:
> (ا) المشاركة في مجال الشؤون العامة، إمّا بشكل مباشر أو بواسطة ممثّلين له يعيّنهم بكل حرية.
> (ب) التصويت والترشّح في انتخابات دورية حقيقية تجري بالاقتراع العمومي والعادل والاقتراع السرّي، مما يضمن حرّية التعبير عن إرادة الناخبين.
> (ج) الحصول على الخدمات العامة في بلاده على أساس شروط المساواة العامّة[64].

إنّ حقوق الإنسان هذه معترف بها، وإن كان لها أيّ مغزى في العالم الحقيقي، فهي إمكانيّة الاستشهاد بها للاعتراض على الادّعاءات الاعتباطية بالسيادة من قبل الحكّام المستبدين. يشير المقرر الخاص السابق ماينا كياي Maina Kiai في تقريره المواضيعي الثاني المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى ما يلي:

> *إن حماية سيادة الدولة غير مدرجة كمصلحة مشروعة في [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]... لا يمكن للحكومات* اللجوء إلى أسباب إضافية، حتى تلك المنصوص عليها في التشريعات المحلية، أو تفسير الموجبات الدولية بتقييد الحق في حرية تكوين الجمعيات.... إن التأكيد على أنّ الأمن القومي يتعرض للتهديد عندما تتلقّى جمعية ما التمويل من مصدر أجنبي ليس كذبًا وتزييفًا فحسب، بل إنّه يتعارض أيضًا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
> لذلك، يجب أن تتمتّع الجمعيات، المحلّية منها والممولّة من الخارج، بحريّة الترويج لآرائها، وحتى آراء الأقليات والمنشقين [و] مجابهة الحكومات بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان أو حملتها

للإصلاحات الديمقراطية، من دون اتهامها بالخيانة أو غيرها من العبارات التشهيرية.[65]
يضيف كياي Kiai إلى أنّ "القرار رقم 6/22 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان يدعو الدول إلى ضمان عدم سنّ أي قانون يجرّم الأنشطة الهادفة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان بسبب مصدر تمويلها، أو يفقدها شرعيّتها".[66]

لذلك، جاء القانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية الكثير من أساليب المقاومة المدنية، وهذه الحقوق تسمح أيضًا بأشكال مختلفة من الدعم الخارجي. تملك الجهات المحلّية، كحدّ أدنى، الحق في تلقي مساعدة على شكل معلومات، وللجهات الخارجية الحق في توفير هذه المعلومات. كذلك، لا يمكن حظر أشكال أخرى من الدعم الخارجي، مثل المساعدة المادية لمجموعات المجتمع المدني التي تسعى وراء حقوقها الإنسانية وتمارسها، بشكل مطلق بفعل ادّعاءات اعتباطية بالسيادة لحاكم مستبد. لا ينبغي أن يقع عبء الإثبات على عاتق من يسعون إلى تبرير المساعدة الممنوحة لحملات المقاومة المدنية، وإنّما يجب أن ينتقل هذا العبء إلى الحكومات الاستبدادية لتبرير سبب ادّعائها المشروع بالسيادة، وسبب اعتبارها انتهاك حقوق شعوبها ورفضها مساعدتهم أمرًا مشروعًا.

مصدر المخاوف 6: كيف يجب اللجوء إلى حقّ الـ *RtoA* ومن يجب أن يمارس الرقابة؟

تتعلّق أسئلة الشؤون الدولية الجوهرية المطروحة بشرعية التدخل الأجنبي والتحرّكات الدولية الأخرى والإشراف عليها، وبالتالي يجب خوض مسألة حقّ الـRtoA من هذا المنظور أيضًا. في ظلّ أي ظروف يتمّ تبرير اتّخاذ الإجراءات؟ وما هي الإجراءات المسموح بها؟ ومن يقرّرها؟ ومن يحاسب مختلف الجهات؟
إنّ مبدأ "المسؤولية عن الحماية" يجيب عن هذه الأسئلة من خلال إسناد الإجراءات إمّا إلى (أ) موافقة الحكومة المضيفة، أو (ب) إلى محرّك الجرائم الوحشية الذي يوازي التخلي الفعلي عن المسؤولية السيادية، الأمر الذي يتيح بدوره أكثر أشكال التدخل الأجنبي المباشر إكراهًا. لذا بغية معالجة المخاوف المتعلقة بالشرعية وبالمحاسبة، طُرحت "المسؤولية عن الحماية" RtoP في الأمم المتحدة واستخدمت كأداة لممارسة الرقابة وفرضها.
في المقابل، لحق تقديم المساعدة محرّكات وتدابير مختلفة وإجراءات استدعاء أقلّ رسمية. وينطلق حقّ الـRtoA من حقوق الناس في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في أعمال المقاومة المدنية السلمية التي تخضع لحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن الفئة الأولى من المساعدة، مثل التوعية العامة، لا تتطلّب محرّكًا رسميًا لكونها تتعلّق حصرًا بتبادل عام للمعلومات ومخصّصة للمجتمع برمّته وليس لمجموعة دون أخرى. فضلًا عن ذلك، تقع أشكال مساعدة كثيرة ضمن الفئة الثانية مثل بناء القدرات في إطار أنشطة حقوق الإنسان المحمية دوليًا. قد تكون أشكال الدعم هذه الأكثر فعالية قبل قيام حملة هائلة وواسعة النطاق، ويمكن بالتالي أن تنتقل بموجب الـRtoA إلى مجموعات تستوفي معايير ذات صلة.

في حال ممارسة أي حكومة تهديدًا أو قمعًا مخالفًا لحقوق جهات سلمية، عندئذ، يمكن إطلاق الفئتين الثالثة والرابعة من المساعدة التي يتيحها الـRtoA لتخفيف الأثر وزيادة تكلفة القمع[67].

وأخيرًا، في حال فقدان حكومة ما شرعيتها الشعبية، وعزمها على عدم التنازل عن حكمها مهما كان الثمن، ومطالبة الشعب بانتقال ساسي، عندئذ يمكن إطلاق الفئة الخامسة من المساعدة التي تتمثل في التشجيع على انتقال مستقر للسلطة.

رغم أنّ هذه المحرّكات تبدو أقلّ وقعاً من تلك المستخدمة في الـRtoP، إلا أنّ أشكال التحرّك الملحوظة في الـRtoA تبقى أقلّ تدخلاً بالمقارنة مع تلك المسموح بها بموجب الـRtoP.

يتمثّل جزء من قوّة حقّ الـ RtoA بكونه يُعنى بالدول ويتّسم في الوقت نفسه بمرونة كبيرة للغاية وبتحرره من إطار عمل محصور ضمن دولة واحدة.

يمكن في الوقت الراهن، من حيث كيفية اللجوء إلى الـRtoA، كما ذكرنا سابقًا، فهم هذا الحقّ كإطار عمل معياري يحقُّ بموجبه لجهات مختلفة- كالمنظمات غير الحكومية والدول والمؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها- أن تنظّم جهودها للسماح به أو تطبيقه بشكل رسمي، من دون الاعتماد على الأمم المتحدة أو الحكومات الخارجيّة.

مع ذلك، فنحن نرحّب بأيّ نقاش، ونقد، والمزيد من البحث والإسهاب في هذا الموضوع، من أجل أن يكتسي المسار طابعاً رسمياً أو أكثر تنظيمًا في المستقبل. أمّا في ما يتعلق بإنشاء مسار مماثل، فنشير إلى أنّ -بناءً على العبر المستقاة من RtoP (مسؤوليّة عن الحماية)- أيّ مسار قد يصل إلى طريق مسدود في حال منحَ حقَّ الفيتو لأيّ دولةٍ من الدول دون غيرها. ويتمثّل جزء من قوّة حقّ الـ RtoA بكونه يُعنى بالدول ويتّسم في الوقت نفسه بمرونة كبيرة للغاية وبتحرره من إطار عمل محصور ضمن دولة واحدة.

في ما يتعلق بالرقابة، ندرك أن بعضّ الجهات الساعية إلى التدخل لأغراض دنيئة قد تلجأ إلى حقّ الـ RtoA كذريعة لزعزعة استقرار الدول وتقويض سيادتها. لذا، من أجل الحؤول دون ذلك، طرحنا ثلاثة معايير لدعم الحركات تحت لواء الـRtoA، على أن يُصار إلى توسيع نطاقها وتحسينها في المستقبل. وكي تتعزز هذه المعايير، تُفترض معاقبة من يتجاهلها ويبرّر الدعم الخارجي من خلال حقّ الـRtoA. لاحظنا كذلك أنّه عندما تبدأ حملة ما في اتّباع جدول أعمال خارجي، قد تتقلّص شرعيتها ومشاركتها الشعبيتين. لذلك، قد تضعف الحملات اللاعنفيّة إذا انصاعت للسيطرة الأجنبية، ما قد يحدّ من بعض الجهود الأجنبية الهادفة إلى "تسليحها"[68].

كي يتمّ تنظيم الـ RtoA بشكل أكبر، يجب أن يمنحَ القانون الدولي صفةً للحملات اللاعنفيّة كما فعل مع سابقاتها من حركات التمرّد العنفية والاعتراف بها، ما من شأنه أن يتيحَ فرصاً أكثر لتطبيق المعايير التي تخوّل شنّ حملات، وممارسة الرقابة الرسمية على بعض أشكال الدعم.

ترتكز الصفة والاعتراف القانونيان الدوليان بحركات التمرّد المسلّحة على مفهوم مفاده أنّ مصدر السيادة يبقى حكومة تمارس "سيطرة فعالة" على شعبها وأراضيها. تعتبر السيطرة الفعالة دليلًا على أن الشعب قد خضع لحكم الدولة. لذلك يُنظر إلى التمرّد المسلح الواسع النطاق على أنه دحض للسيطرة الفعالة وتراجع عن الخضوع،

شكّل في الماضي الأساس لمنح صفة قانونية لحركات التمرّد التي تستوفي معايير معينة[69].

مع ذلك وبحسب ما تلاحظه الباحثة القانونية إليزابيت أ. ويلسون Elizabeth A. Wilson لا يتوافر اعتراف قانوني دولي مماثل لحملات المقاومة المدنية الواسعة النطاق على الرغم من الواقع التالي:

> إن الشمولية الكبرى التي تكتسيها الحركات اللاعنفية تمنحها حقًا أكبر في تمثيل "إرادة الشعب" بعكس جماعات المقاومة العنيفة...[70]

> عندما تتطوّر حركة مقاومة وتصبح حركة شعبية واسعة النطاق تتّسم ببرنامج شامل، يمكن الاستنتاج أنّ الشعب قد سحب دعمه عمليًّا (وبشكل جلي) للحكومة التي يعترف المجتمع الدولي بشرعيتها.[71]

> وبما أنّ كثيرين من المشاركين في النضال اللاعنفي لا يعتبرون الأمر استبعاداً وإنكاراً للحرب (لكونهم يؤمنون بالسلمية)، إنّما وسيلة بديلة لشنّ حرب، يبقى من الأدق تصنيف المقاومة المدنية اللاعنفيّة الواسعة النطاق كعامل مولّد لحالة شبيهة بالحرب الأهلية .[72]

وبالتالي، قد يكون الاعتراف القانوني بحملات المقاومة المدنية مكمّلًا مفيدًا لـRtoA [73]. يمكن أن يحفّز هذا الاعتراف أيضًا، بشكل حاسم، اختيار استراتيجيات تغيير لاعنفيّة، ممّا يقلّل من الامتياز الذي تتمتّع به الانتفاضة العنيفة حاليًا في القانون الدولي، ويؤسس قاعدة حماية أكبر لحملات المقاومة المدنية التي تمارس حقوق الإنسان الأساسية وتطالب بالاعتراف بها.

الخاتمة

إنّ الصراع بين الحكومات والشعوب لأمر حتميّ. لكنّ كيفية شن هذه الصراعات تحدِّد قدرتها البنّاءة أو الهدّامة. ففي المفهوم الديمقراطي، تمرّ التوترات عبر مسار سياسيّ ذات قواعد واضحة تعتبر شرعية على نطاق واسع، وتتمسك بطريقة محايدة مدعومة بأسلوب منصف بحيث يمكن معالجة النزاعات بطرق بناءة.

أمّا في الحكومات غير الديمقراطية، غالباً ما تكون القواعد غير واضحة، ومنحرفة، وتعتبر غير عادلة وغير شرعية. ويؤدي هذا الموقف إلى تفاقم المظالم والحاجة إلى وسيلة لشن الصراع خارج المؤسسات الفاسدة. وبالتالي يترك في هذا الإطار الخيار الذي يتّخذه الناس حول كيفية إدارة النزاع من خلال التكتيكات اللاعنفية أو العنيفة تأثيراً كبيراً على خطر الفظائع الجماعية.
والواقع أنّ مسؤولية الحماية لا تولي أهمية لهذا الخيار ولا لقوة حملات المقاومة المدنية. وترتهن إلى حدّ كبير بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبتصوّره للخيارات الأخرى المتاحة لتجنّب مخاطر ارتكاب الفظائع. وفي المقابل، يقرّ الحق في المساعدة بضرورة منح الأولوية لخيار المقاومة المدنيّة على التمرّد المسلّح لأنه يقلّل من مخاطر ارتكاب الفظائع ويزيد من فرصة تحقيق نتائج مستقرة تحترم الحقوق. علاوة على ذلك، فإنّ مسؤولية تقديم المساعدة RtoA لا تحتاج إلى أن تقرّ بتصويت رسميّ من مجلس الأمن الدولي. بل إنّها بالأحرى مظلة يمكن بمقتضاها لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة تنظيم جهودها وإضفاء الشرعية عليها، رغم أنّ مسؤولية تقديم المساعدة قد تتطّور إلى هيكلٍ أكثر تنظيماً من خلال الممارسة والنقاش المستقبليين.
إنّ أشكال الدعم المتوخاة بموجب مسؤولية تقديم المساعدة تبقى أقل تدخلاً بكثير من تلك التي يلحظها الركن 3 من مسؤولية الحماية. وهي تتألّف في المقام الأول من الدعوة لاستراتيجيات التغيير اللاعنفية، والجهود التعليمية وتبادل المعرفة، وتشجيع الحوار بين جماعات المعارضة، وبعض أشكال الدعم المادي المستهدفة، والجهود المبذولة لمنع تأثير القمع والتخفيف من حدّته، وممارسة الضغط اللاعنفي على الخصم. والواقع أنّ هذه الإجراءات تتجذّر أسسها في الممارسة السابقة والقانون والمعايير الدولية.

قد يأتي أيّ تدخّل خارجيّ بنتائج ضارّة. لذلك يجب أن يؤخذ على محمل الجدّ، فبعض أشكال الدعم (مثل التمويل المباشر لحملات المقاومة المدنية) قد تخلّف تأثيراً سلبيّاً. ومع ذلك، ينبغي ألا تحول مثل هذه المخاطر دون استكشاف الدور الإيجابي المفترض أن تؤديه الجهات الخارجية الفاعلة، من هنا قد تسهم بالأبحاث الإضافية المعمّقة في تطوير وصقل نماذج المساعدة البناءة لحملات المقاومة المدنية.

بالإضافة إلى ذلك، لما كان التدخّل ينطوي على مخاطر كذلك عدم التدّخل. وقد يبدو مجتمعٌ استبداديُّ مستقراً ظاهريًا أقل احتمالًا لارتكاب فظائع جماعيّة في وقت معين، لكنّ عامل الخطر يرتفع بمجرّد أن يشرع السكان في النضال. وقد يؤدي الفشل في تقديم المقاومة المدنية كخيارٍ واقعيّ، والفشل في دعم السكان عندما يختارون الانخراط في تكتيكات لاعنفيّة، إلى زيادة احتمال اختيارهم للعنف لاحقًا.

وهكذا، عندما ينظّم الناس حقوقهم الإنسانية المعترف بها دولياً للمطالبة بالمساءلة والحقوق والعدالة ويمارسونها، قد يكون دعمهم هو الخيار الأفضل للجميع خصوصاً للحدّ من احتمال وقوع فظائع جماعيّة.

الملاحظات الختامية

[1] جمعية العامة الأمم المتحدة(16 أيلول/ سبتمر، 2005)
UN General Assembly. (2005, September 16). *2005 World Summit Outcome,A/RES/60/1,* paras. 138-139. http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/60/1

[2] تمّ تلخيصها استناداً إلى: الجمعية العامة لأمم المتحدة (12 كانون الثاني/ يناير 2009).
UN General Assembly. (2009, January 12). *Implementing the Responsibility to protect: Report of the Secretary General, A/63/677*. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/206/10/PDF/N0920610. pdf?OpenElement

[3] مجلس الأمن الدولي. (717 آذار/ مارس 2011). القرار 1973
UN Security Council. (2011, March 17). *Resolution 1973, S/RES/1973*.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1973%282011%29

[4] في نيسان/ أبريل 2011، نشرَ الرئيس الأميركي أوباما، ورئيس الوزراء البريطاني كاميرون، والرئيس الفرنسي ساركوزي، رسالةً مشتركةً تنصّ على التالي: " إنّه لمن غير المتصور أن يؤدّي شخص، كان قد حاول ارتكاب المذابح بحق شعبه، دوراً في الحكومة المستقبلية. إذ سيواجهُ سكان تلك المدن الشجعان الذين صمدوا أمام قوات مسلحة كانت تستهدفهم بلا رحمة، انتقاماً مخيفاً في حال وافقَ العالمُ على ترتيبٍ مماثلٍ. سيكون هذا الأخير أشبه بخيانة كبرى ..."
"علاوة على ذلك، سيضع هذا التدبير ليبيا ليس فقط في خانة الدولة المنبوذة بل أيضاً سيحكم عليها بالفشل. فقد وعد القذافي بشن هجمات إرهابية ضدّ السفن والطائرات المدنية. وبما أنّه خسرَ تأييد شعبه له فإن أي اتفاق يتركه في السلطة سيفضي حتماً إلى مزيد من الفوضى وإلى غياب القانون. ونحن نعرف حقّ المعرفة ماهية هذه الحالة من تجربة المريرة خضناها سابقاً. ففي الواقع، لن تتحمّل أوروبا أو المنطقة أو العالم بأسره وجود ملاذ آمن جديد للمتطرفين." ....
".... لذا ما دام القذافي يتولى السلطة، يُفترض بحلف شمال الأطلسي أن يستمّر بعملياته كي يبقى المدنيون محميين وكي يتزايد الضغط على النظام. عندئذٍ قد يبدأ الانتقال الفعليّ من الديكتاتورية إلى مسار دستوري شامل يقوده جيل جديد من القادة. كي يتكلّل هذا الانتقال بالنجاح يجب على القذافي أن يترك الحكم ويتركه للأبد ".
Obama, Barack, David Cameron, and Nicolas Sarkozy. (2011, April 14). Libya's Pathway to Peace. *The International Herald Tribune*.
https://www.nytimes.com/2011/04/15/opinion/15iht-edlibya15.html

[5] كانت ليبيا قد غدت غير مستقرة بسبب الفصائل المتحاربة. وبعد انقضاء ستة أشهر فحسب على خلع القذافي، وصفت هيومن رايتس ووتش الانتهاكات (أي القتال، والانتقام، وطرد السكان) "بأنها واسعة الانتشار ومنهجية إلى حدّ أنها قد تصل إلى ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية "(هيومن رايتس ووتش، 2012)
في العام 2015، وصف آلان كوبيرمان Alan Kuperman الوضع المتبلور على النحو التالي: "في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2013 ، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن" الأغلبية الشاسعة من المعتقلين نتيجة الصراع الذين يبلغ عددهم حوالي 8000، محتجزون عشوائياً من دون أمر قضائي ومحاكمة مشروعة. ومما يثير القلق أكثر، أن منظمة العفو الدولية أصدرت تقريراً العام الماضي كشفت فيه عن إساءة المعاملة الوحشية التي يتعرّضون لها: "تعرّض المعتقلون للضرب المطول باستخدام أنابيب بلاستيكية أو عصي أو قضبان معدنية أو كابلات. وفي بعض الحالات، تعرّضوا لصدمات كهربائية، وتم تعليقهم لساعات بوضعيات مزعجة، وظلوا معصوبي العينين ومكبّلين وقُيّدت أيديهم خلف ظهورهم أو حُرموا من المأكل والمشرب." وذكر التقرير أيضاً حوالي 93 هجوماً على الصحافيين الليبيّين في خلال الأشهر الأولى من العام 2014 بما في ذلك عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية والاغتيالات ومحاولات الاغتيال والاعتداءات. "نتيجة لهذا العنف المتفشي، تقدر الأمم المتحدة أن حوالي 400000 ليبي فروا من ديارهم فيما غادر ربعهم البلاد بالكامل".

Human Rights Watch. (2012, April 18). Libya: Wake-Up Call to Misrata's Leaders Torture, Killings May Amount to Crimes against Humanity. https://www.hrw.org/news/2012/04/08/libya-wake-call-misratas-leaders

Kuperman, Alan J. (2015, March/April). Obama's Libya Debacle: How a Well-meaning Intervention Ended in Failure. *Foreign Affairs, 94*(2). https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/obamas-libya-debacle

[6] فعلى سبيل المثال، ذكر أحد أفراد الجيش السوري الحرّ "لم نفكر لثانية أن المطاف سينتهي بنا في الاقتتال الفعلي ولفترة طويلة. كنا نظنّ أنّنا سنقدم مجرّد عرض بسيط يفضي بنا إلى دفع المجتمع الدولي للتدخّل وإنقاذنا كما حصل في ليبيا. ظننا أنهم سيقصفون قصر بشار الأسد ويسقطون الحكومة. وعندما لم يحدث هذا، وجدنا أنفسنا عالقين في صراع مسلح لم نكن مستعدين له ".

Bartkowski, Maciej J., and Julia Taleb. (2015). Myopia of the Syrian Struggle and Key Lessons. In Matthew Burrows and Maria J. Stephan (Eds.), I*s Authoritarianism Staging a Comeback?* (p. 137). Washington, DC: The Atlantic Council.

[7] Specia, Megan, and David E. Sanger. (2018, May 16). How the 'Libya Model' Became a Sticking Point in North Korea Nuclear Talks. *The New York Times*. https://www.nytimes.com/2018/05/16/world/asia/north-korea-libya-model.html

[8] كتب الباحث آلان كوبيرمان Alan Kuperman:" فيما أبدى الرئيس الروسي فلاديمير على مجرى الأمور، انتهكت قوات الناتو بشكل فاضح قرار مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا، عندما بدأت بقصفها هي أيضاً بدلًا من فرض منطقة حظر جوي فوقها." و نتيجة لذلك، أوضح وزير خارجيته سيرجي لافروف Sergey Lavrov تعليقاً على الوضع في سوريا" أنّ روسيا لن تسمح أبداً لمجلس الأمن الدولي بتفويض قرار مماثل لما حدث في ليبيا".

Kuperman, Alan J. (2015, March/April). Obama's Libya Debacle: How a Well-meaning Intervention Ended in Failure. *Foreign Affairs, 94*(2). https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/obamas-libya-debacle

راجع أيضاً:

Gutterman, Steve. (2011, June 16). UPDATE 1-Russia, China urge adherence to Libya resolutions. *Reuters*. https://www.reuters.com/article/libya-russia-china-idAFLDE75F13V20110616

[9] Bellamy, Alex J. (2011, February). Mass Atrocities and Armed Conflict: Links, Distinctions, and Implications for the Responsibility to Protect. (Policy Analysis Brief). Stanley Foundation,p.2.https://www.stanleyfoundation.org/publications/pab/BellamyPAB22011.pdf

[10] كما جاء على لسان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون: "... إذا لم نعالج أسباب النزاع [العنيف] الجذرية - ونقدّم حلولاً مستدامة – سينتهي بنا المطاف بالتدخلّ فقط في حالات الطوارئ الإنسانية وعمليات حفظ السلام".

Ki-Moon, Ban. (2008, January 14). *Report of the Secretary-General on the Implementation of Security Council Resolution 1625 (2005) on Conflict Prevention, Particularly in Africa, S/2008/18*. New York: United Nations Secretariat. https://undocs.org/S/2008/18

[11] توصلت دراسات كثيرة حول العلاقة بين بداية الحرب الأهلية ونوع النظام القائم إلى "تأكيد تجريبي" لعلاقة معكوسة بين مستوى الديمقراطية واحتمال نشوب نزاع مسلح داخلي" (هيغر Hegre ، 2014). وبمعنى آخر، اكتشفت هذه الدراسات أنّ الأنظمة المختلطة (التي تمزج خصائص الاستبدادية والديمقراطية) تواجه أعلى نسبة مخاطر لنشوء حرب أهلية.

والواقع أنّ النتائج الواردة أعلاه تدعم الرأي القائل بأن الديمقراطيات الكاملة هي أقل عرضة بكثير للحروب الأهلية من الأنظمة غير الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن التذرّع بمثل هذه النتائج للقول بأن الحكم الاستبدادي المطلق (بغض النظر عن علاقته المريبة بزيادة خطر نشوب الحرب داخل الدول نفسها ومخاطر انتهاك حقوق الإنسان) لا يعزّز بشكل كبير مخاطر نشوب الحرب الأهلية.

بغية التوسّع في التدقيق في هذه المسألة، فصّل بعض الباحثين فئة "أنواع الأنظمة" الواسعة النطاق من خلال التركيز على المتغيّرات الأضيق شأن قدرة الحكومة وتوافر الانتخابات وجودتها. تُظهر هذه الدراساتُ القيمةَ الخاصةَ التي تتّسم بها الديمقراطية والانتخابات في الحدّ من مخاطر الحرب الأهلية، مقارنة بالحكم الاستبدادي المطلق.

قام كلّ من جليديتش وروجيري Gleditsch و Ruggeri بمراجعة بيانات الفترة الممتدة بين 1946-2004 انطلاقاً من قدرة الحكومة وخصوصاً من مؤشرات الضعف الحكومي، وتوصّلا إلى استنتاج مفاده أنّ "ضعف الدولة الأكبر" يزيد من احتمال اندلاع حرب أهلية. وعندما تتمّ السيطرة على هذا المتغيّر، فـ"إن الديمقراطية تترك تأثيراً سلبياً واضحاً على خطر وقوع نزاع أهلي ..." (جليديتش وروجيري Gleditsch and Ruggeri ، 2010).

وأقدم كلّ من بارتوسيفيتش وسكانينج Bartusevičius and Skaaning على تحليل البيانات العائدة إلى الأعوام الممتدة من 1817 إلى 2006 مع التركيز على توافر الانتخابات ودرجة التنافس الانتخابي الحرّ كجانب رئيس من الأنظمة الديمقراطية أو الاستبدادية، فتوصّلا إلى نتيجة مفادها "أن الحكومات التي تتّسم بطعونات انتخابية غير مقيدة، تتفّوق على جميع أنواع الأنظمة الأخرى في ما يتعلق بالسلام المدني الأهلي." إضافة إلى ذلك، في تحدٍّ لوجهة النظر القائلة بأن الأنظمة الهجينة معرّضة لخطر نشوب حرب أهلية أكبر من الخطر الذي يتهدّد الأنظمة الاستبدادية المطلقة، اكتشفا أنّ "الأنظمة الهجينة التي تتميز بمنافسة انتخابية اسمية دنيا تبقى أكثر سلمية من الأنظمة الاستبدادية التي لا تتبنّى الانتخابات".

ولما أمعنا النظر في مسألة كيفية تعزيز أنواع مختلفة من الأنظمة الاستبدادية (المتعددة الأحزاب، الأحادية الحزب، وغير الانتخابية) مخاطر الحرب الأهلية، وجدا أن الأنظمة غير الانتخابية تولّد أعلى نسبة خطر وأنّ الأنظمة الاستبدادية التي تجري انتخابات غير تنافسية تنطوي أيضًا على مخاطر عالية نسبيًا. وبرّرا مكتشفاتهما على النحو التالي: "بغض النظر عن نوعها (أكانت أحادية أو متعددة الأحزاب) تبقى الأنظمة الاستبدادية الانتخابية ... معرضة بشكل كبير للنزاع ...".

وقد أفضت هذه المخرجات إلى تأييدهما لوجهة نظر هيغر وآخرين Hegre et al: " السلام المدني الأهلي الديمقراطي موجود وأفضل الدروب المؤدية إلى سلام داخلي مستقر على المدى الطويل تتمثّل بجعل النظام ديمقراطياً قدر الإمكان." (Hegre et al., 2001)

Bartusevičius, Henrikas, and Svend Erik Skanning. (2018). Revisiting democratic civil peace: Electoral regimes and civil conflict. *Journal of Peace Research, 55*(5), pp. 626, 638. https://doi.org/10.1177/0022343318765607

Gleditsch, Kristian Skrede, and Andrea Ruggeri. (2010). Political opportunity structures, democracy, and civil war. *Journal of Peace Research, 47*(3), p. 300. https://doi.org/10.1177/0022343310362293

Hegre, Håvard. (2014). Democracy and armed conflict. *Journal of Peace Research,*

51(2), p. 160.
https://doi.org/10.1177/0022343313512852

Hegre, Håvard, Tanja Ellingsen, Scott Gates, and Nils Petter Gledissch. (2001, March). Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816-1992. *American Political Science Review, 95*(1), p. 44.

[12] توصلّت الباحثة إريكا شينوويث Erica Chenoweth إلى استنتاج مفاده أن بداية الحملات اللاعنفية الساعية لتحقيق أهداف متطرفة (تغيير الحكومة أو تقرير المصير أو طرد المحتلين الأجانب) تضاعفت تقريبًا من التسعينيات القرن العشرين إلى أوائل القرن الواحد والعشرين، وهي ستتضاعف مرة أخرى مع نهاية العقد الحالي (2010-2019).

بداية الحملات اللاعنفية الساعية لتحقيق أهداف متطرفة: 1900- 2015

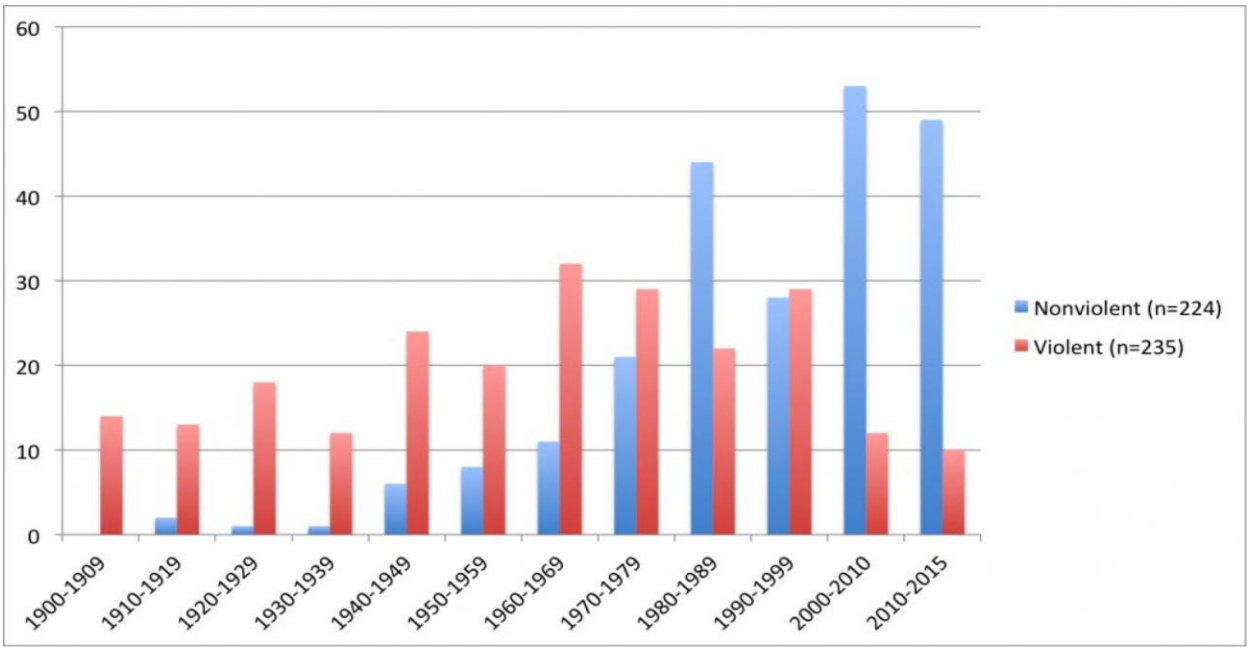

Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2016, January 18). How the world is proving Martin Luther King right about nonviolence. *Washington Post*. https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/01/18/how-the-world-is-proving-mlk-right-about-nonviolence/

[13] يبرز هذا الاكتشاف بشكل ملحوظ لأنّ الحملات اللاعنفية تمثّل تهديدًا لنفوذ النظام المتبقي أكبر من التهديد الذي تخلّفه الحملات العنيفة (من هنا، تتسم الحملات اللاعنفية بقدرة أعلى على تحقيق نجاح التحولات السياسية)، لذا قد يفترض المرء أن هذه الحملات ستتعرّض على الأرجح لعمليات قتل جماعية.

Perkoski, Evan, and Erica Chenoweth. (2018). *Nonviolent Resistance and Prevention of Mass Killings During Popular Uprisings*. Washington, DC: ICNC Press, p. 8. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2017/07/nonviolent-resistance-and-prevention-of-mass-killings-perkoski-chenoweth-2018-icnc.pdf

[14] إنّ عوامل الخطر الهيكلية الواردة في هذا الإطار مقتبسة من:

Harff, Barbara. (2019). Countries at risk of genocide and politicide after 2016—and why. In Barbara Harff and Ted Robert Gurr (Eds.), *Preventing Mass Atrocities: Policies and Practices* (pp. 30-31). New York and Oxon: Routledge.

[15] إذا أردتَ الاطلاع على ملخص للمكتشفات المهمة راجع:

Bartkowski, Maciej. (2017, September 17). Do Civil Resistance Movements Advance Democratization?. *Minds of the Movemen*t (blog), International Center on Nonviolent Conflict.
https://www.nonviolent-conflict.org/blog_post/civil-resistance-movements-advance-democratization/

إذا أردت الحصول على المزيد من المعلومات حول المقاومة المدنية وعمليات الانتقال الديمقراطية راجع الملاحظة الختامية 21.

[16] كتب الباحث ستيفن مكلوغلين Stephen McLoughlin: "يتوافر عاملان خطران مرتبطان بنوع النظام وسلوكه يزيدان بشكل كبير من مخاطر الفظائع الجماعية. يتمثل أولهما بغياب الديمقراطية أو تقييدها وثانيهما بمحدودية سيادة القانون ...

"حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي كلها تستند إلى حكم القانون. فعندما يتجاهل نظام ضعيف أو مسيء حكم القانون، خصوصاً عندما تختفي الضوابط والتوازنات الديمقراطية يصبح السكان أكثر عرضة للحرمان والتمييز. والواقع أنّ الافتقار إلى قضاء محايد يسمح بالإفلات من العقاب على أعمال التمييز والعنف ضد الفئات الضعيفة." ...

"من هنا يشير حكم القانون إلى المخاطر والمرونة على حدّ السواء. فعندما يتّسم بالضعف يغدو خطر ارتكاب الفظائع الجماعية أعلى وعندما يتسم بالقوة يتضاءل هذا الخطر "(McLoughlin, 2014).

توصلت الباحثة الخبيرة في مجال الإبادة الجماعية باربرا هارف Barbara Harff في أبحاثها إلى الاستنتاج التالي: "كلما مالت الدولة إلى حصر السيطرة الكاملة بين أيدي القلة، خصوصاً إذا كانت النخبة تمثّل أقلية عرقية معيّنة، ارتفعت احتمالات أن تؤدي النزاعات المستقبلية إلى ارتكاب الفظائع والإبادات الجماعية(Harff, 2019)" .

من جهته، يشير Stephen McLoughlin (2014) في إطار الحديث عن عوامل الصمود التي تقلّل من مخاطر ارتكاب الفظائع إلى "الحكم الرشيد" كعامل رئيس أساسي. ومن المنطلق نفسه يعتبر Jack Goldstone et al.، الديمقراطية عاملاً يخفّف من خطر "الحروب العرقية، والثورات، وعمليات الإبادة الجماعية": "إن العناصر الرئيسية للديمقراطية المستقرة تتمثّل بالجمع بين حرية الوصول الكامل إلى المناصب السياسية والتنافس السياسي المؤسسي الكامل والوظيفي ...

وعندما توافرت هذه الظروف، حتى في ظلّ بيئة غير مضيفة للاستقرار أو الديمقراطية، فإن الاحتمالات النسبية لنشوب حروب عرقية وثورات وحصول إبادات جماعية تراجعت بشكل كبير " (Goldstone et al., 2005).

وفي هذا الإطار، يعتبر Alex Bellamy "المجتمع المدني النابض بالحيوية والقطاع الخاص الناشط" كمصادر للصمود، ويؤكّد أنّ "... الاهتمام المفرط بأوهام إنقاذ الأفراد الدخيلين قد أبعد التركيز عن عمل المجتمعات المدنية المحلية والسكان والأفراد على حماية أنفسهم. من هنا، يجدر أن ينصب تركيز المجتمع الدولي بشكل مباشر على تلك القدرات المحلية التي تساعد المجتمعات على تقليل المخاطر الكامنة والعيش بأمان وسلام في الأوقات الصعبة ..." (Bellamy, 2011).

Bellamy, Alex J. (2016, April). Reducing Risk, Strengthening Resilience: Toward the

Structural Prevention of Atrocity Crimes. (Policy Analysis Brief). Stanley Foundation, p. 9. https://www.stanleyfoundation.org/publications/pab/Risk-Resilience-BellamyPAB416.pdf

Goldstone, Jack A., Ted Robert Gurr, Barbara Harff, Marc A. Levy, Monty G. Marshall, Robert H. Bates, Jay Ulfelder, and Mark Woodward. (2005, September). *A Global Forecasting Model of Political Instability*. Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association in Washington, DC. http://globalpolicy.gmu.edu/documents/PITF/PITFglobal.pdf

Harff, Barbara. (2019). Countries at risk of genocide and politicide after 2016—and why. In Barbara Harff and Ted Robert Gurr (Eds.), *Preventing Mass Atrocities: Policies and Practices* (p. 30). New York and London: Routledge.

McLoughlin, Stephen. (2014). *The Structural Prevention of Mass Atrocities: Understanding Risk and Resilience*. London and New York: Routledge, pp. 55-57.

[17] ابتكرت Chenoweth و Stephan مشروع البيانات NAVCO (الحملات والنتائج اللاعنفية والعنيفة) واستخدمتاه في عملهما وهو: "... يضمّ عينة من حملات المقاومة مأخوذة من بيانات توافقية لباحثين في الصراعات العنيفة واللاعنفية. وتشمل حملاتُ المقاومة حملاتِ تغيير النظام المحلي، أو الحملات ضد الاحتلال الأجنبي، أو حملات الانفصال والانشقاق أو حملات تقرير المصير. إلا أنّ مجموعة البيانات أغفلت الحملات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى شأن حركة الحقوق المدنية والحركة الشعبية في الولايات المتحدة. وكي تُدرج ضمن مجموعة بيانات NAVCO ، يجب أن تمتلك الحملة هدفاً سياسياً أساسياً حاسماً شأن إنهاء النظام السياسي الحالي أو الاحتلال الأجنبي أو الانفصال. لم تنسجم حوالي عشر حملات (أربع منها لاعنفية وست عنيفة) مع أي من هذه الفئات لكنها مع ذلك أدرجت ضمن مجموعة البيانات. "

Stephan, Maria J., and Erica Chenoweth. (2008). Why civil resistance works: The strategic logic of nonviolent conflict. *International Security, 33*(1), p. 15.

[18] Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, p. 73.

إضافة إلى ذلك، عندما تمّ تقسيم معدلات النجاح الإجمالية في مجموعة بيانات NAVCO 1.0 استناداً إلى هدف الحملة، أظهرت النتائج أن حملات المقاومة المدنية التي تسعى إلى الانتقال السياسي ضد الحكومات (بدلاً من حق تقرير المصير أو طرد المحتلين الأجانب) قد حقّقت نجاحًا بنسبة 59 بالمئة معدّل الحملات اللاعنفية، مقابل 27 بالمئة لمعدل نجاح الحملات العنيفة.

Stephan, Maria J., and Erica Chenoweth. (2008). Why civil resistance works: The strategic logic of nonviolent conflict. *International Security*, *33*(1), p. 8.

[19] Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, pp. 213-215.

[20] المرجع نفسه صفحة.216

[21] توصلت دراسات أخرى حول المقاومة المدنية والانتقال السياسي والديمقراطية إلى أن:

1. عمليات الانتقال التي تحرّكها المقاومة المدنية ستؤدي على الأرجح إلى الديمقراطية وليس إلى التمردات العنيفة (Karatnycky and Ackerman, 2005; Celestino and Gleditsch, 2013).
2. عمليات الانتقال التي تحرّكها النخبة من أعلى الهرم إلى أسفله لن تنتج ديمقراطية. فقد دقق Karatnycky و Ackerman بـ67 عملية انتقالية من الحكم السلطوي في الفترة من 1972 إلى 2005 ووجدا أنّ نسبة 50 بالمئة من هذه العمليات كانت تحرّكها "المقاومة المدنية"، في حين أن 14 فقط منها تحرّكها جهود من أعلى الهرم إلى أسفله. إضافة إلى ذلك، إنّ 32 عملية من أصل 50 (64 بالمئة) تحرّكها المقاومة المدنية أفضت إلى نتائج ديمقراطية كاملة مقابل اثنتين فقط من بين 14 عملية انتقال (14 بالمئة) كانت تحرّكها جهود من أعلى الهرم إلى أسفله (Karatnycky و Ackerman، 2005).

3. عمليات الانتقال التي تقودها المقاومة المدنية أدّت إلى ديمقراطيات أكثر استدامة بكثير (طالت لمدة 47 سنة تقريباً) من عمليات الانتقال التي يحرّكها العنف (التي امدّت فيها ديمقراطيات ما بعد الانتقال على معدّل 5 سنوات) أو عمليات الانتقال التي افتقرت إلى أيّ من مكونات المقاومة المدنية (حيث استمرّت ديمقراطيات ما بعد المرحلة الانتقالية حوالي 9 سنوات) (Bayer, Bethke, and Lambach, 2016).

4. جودة النظام الديمقراطي المنبثق عن المقاومة المدنية تتخطى من بعيد جودة عمليات الانتقال التي لا تحرّكها المقاومة المدنية(Bethke and Pinckney, 2016) .

5. الدول التي اختبرت عمليات انتقال تحرّكها المقاومة المدنية، ستختبر على الأرجح نمواً اقتصادياً في خلال مرحلة ما بعد الانتقال أعلى من ذلك المتأتي عن عمليات الانتقال الناتجة عن النخبة من أعلى الهرم إلى أسفله (Johnstad, 2010).

6. الحكومات تمكنت من اللحاق بالمتوسط العالمي لمعدل الأعمار عند الولادة أو تجاوزه، في غضون عقد من الانتقال الذي تحرّكه المقاومة المدنية (Stoddard, 2013).
إذا أردت الاطلاع على تلخيص لهذه النتائج وغيرها راجع:

Bartkowski, Maciej. (2017, September 17). Do Civil Resistance Movements Advance Democratization?. *Minds of the Move- ment* (blog), International Center on Nonviolent Conflict.https://www.nonviolent-conflict.org/blog_post/civil-resistance-movements-advance-democratization/

Bayer, Markus, Felix S. Bethke, and Daniel Lambach. (2016). The democratic dividend of nonviolent resistance. *Journal of Peace Research, 53*(6), pp. 758-771. https://doi.org/10.1177/0022343316658090

Bethke, Felix S., and Jonathan Pinckney. (2016, July). *Nonviolent Resistance and Quality of Democracy*. (Working Paper Series 2016:03). V-Dem Institute, University of Gothenburg. https://www.v-dem.net/files/45/Users%20Working%20Paper%203.pdf

Celestino, Mauricio Rivera, and Kristian Skrede Gleditsch. (2013). Fresh carnations or all thorn, no rose? Nonviolent campaigns and transitions in autocracies. *Journal of Peace Research, 50*(3), pp. 385–400.https://doi.org/10.1177/0022343312469979

Johnstad, Petter Grahl. (2010). Nonviolent Democratization: A Sensitivity Analysis of How Transition Mode and Violence Impact the Durability of Democracy. *Peace and*

Change, 35(3), pp. 464–482.

Karatnycky, Adrian, and Peter Ackerman. (2005). *How Freedom is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy.* Washington, DC: Freedom House. https://freedomhouse.org/sites/default/files/How%20Freedom%20is%20Won.pdf

Stoddard, Judith. (2013). How do Major, Violent and Nonviolent Opposition Campaigns, Impact Predicted Life Expectancy at Birth?. *Stability: International Journal of Security and Development, 2*(2), p.Art. 37.

[22] Pinckney, Jonathan. (2018). *When Civil Resistance Succeeds: Building Democracy After Popular Nonviolent Uprisings*. Washington, DC: ICNC Press, p.32.https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2018/10/When-Civil-Resis- tance-Succeeds-Pinckney-monograph.pdf

[23] Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, p. 62.

[24] المرجع نفسه صفحة 66-67

[25] Pinckney, Jonathan. (2018). *When Civil Resistance Succeeds: Building Democracy After Popular Nonviolent Uprisings*. Washington, DC: ICNC Press, pp. 37, 39. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2018/10/When-Civil-Resistance-Succeeds-Pinckney-monograph.pdf

[26] تظهر الأبحاث الكمية والنوعية أنّ نوع النظام وقوته لا تحدّدان ولادة حملات المقاومة المدنية ونتائجها.
Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, pp. 66–68.

[27] بالإضافة إلى دراسة تأثير نوع النظام على نشوء حملات المقاومة المدنية والخروج منها، دققت كلّ من Chenoweth and Stephan في تأثير قوة النظام واستخدام القمع العنيف ضد الحملات اللاعنفية. وتوصلتا إلى استنتاج مفاده أن قوة النظام لم تخلّف أيّ تأثير على ظهور الحملة أو نجاحها وأن استخدام القمع العنيف ضد حملة لاعنفية خفض احتمال نجاحها بنسبة بالمئة (Chenoweth and Stephan, 2011).
بحثت دراسة صادرة عن منظمة فريدوم هاوس Freedom House في العام 2008، في كيفية تأثير عوامل بيئية أخرى شأن مستوى التطور الاقتصادي في البلاد ومركزية السلطة في النظام ومستوى تجزئة المجتمع، على نشوء حملات المقاومة اللاعنفية ونتائجها. وخلصت إلى ما يلي: "... لم تترك العوامل السياسية والبيئية التي تمت دراستها تم فحصهم ... أي تأثير إحصائي كبير على نجاح أو فشل حركات المقاومة المدنية". (Marchant et al., 2008)

Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, p. 68.

Marchant, Eleanor, Adrian Karatnycky, Arch Puddington, and Christopher Walter. (2008, July). Enabling Environments for Civic Movements and the Dynamics of Democratic Transition. Special Report. Freedom House, p. 1.

https://freedomhouse.org/report/special-reports/enabling-environments-civic-movements-and-dynamics-democratic-transition

[28]مثال عن بحث جديد مهم قيد الإجراء حول هذا الموضوع:
"External Support for Nonviolent Campaigns: Data Collection and Analysis." Josef Korbel School of International Studies. Sié Chéou-Kang Center for International Security and Diplomacy.
https://www.du.edu/korbel/sie/research/chenow_external_support.html

[29] Sharp, Gene. (2003). *There are Realistic Alternatives*. Boston: The Albert Einstein Institution, p. 3.

Merriman, Hardy, and Jack DuVall. (2007). Dissolving Terrorism at Its Roots. In Ralph Summy and Senthil Ram (Eds.), *Nonviolence: An Alternative for Countering Global Terror(ism)*. Hauppauge, New York: Nova Science Publishers. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2018/11/Dissolving-Terror- ism-at-Its-Roots.pdf

[30] Chenoweth, Erica. (2016, November 21). People are in the streets protesting Donald Trump. But when does protest actually work?. *Washington Post*.
https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/11/21/people-are-in-the-streets-protesting-donald-trump-but-when-does-protest-actually-work/

[31] في بعض الحالات، يمكن أن تندرج ورش العمل والدورات التدريبية عبر الإنترنت ضمن فئة "التعليم العام"، وذلك استناداً إلى الطريقة والغايات والمحتوى والمشاركين الذين ينضمون إليهم.

[32] نعني بمصطلح "المنشقين" الأفراد الذين يشاركون بشكل مباشر (وغالبًا ما يكون علنًا) في صراع ضد دولة ما. وفي هذا التقرير، نعني تحديداً المنشقين الذين يستخدمون المقاومة المدنية (على عكس المنشقين الآخرين الذين قد يتبنون العنف). ونعني بمصطلح "النشطاء" ، الأفراد الذين يسعون إلى إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي كبير من خلال المقاومة المدنية. على الرغم من أنه يمكن أحيانًا استخدام المصطلحين "المنشقين" و "النشطاء" الواحد بدل الآخر، فإن مصطلح "النشطاء" يبقى أوسع من "المنشقين"، لأن النشطاء قد يتابعون مجموعة متنوعة من المطالب (الحقوق أو الإصلاحات أو التغييرات الأساسية) ضد مجموعة من المعارضين.

[33] كما كتبت Maria J. Stephan، وSadaf Lakhani ، وNadia Naviwala: "لا يتواجد الفاعلون الخارجيون أبداً في أفضل مقام لتقديم النصح الإستراتيجي أو التكتيكي للجهات الفاعلة المدنية المحلية، لكنهم في وضع يسمح لهم بدعم بناء القدرات من أجل العمل اللاعنفي الاستراتيجي. "

Stephan, Maria J., Sadaf Lakhani, and Nadia Naviwala. (2015). Aid to Civil Society: A Movement Mindset. Special Report 361. United States Institute of Peace, p. 12.
https://www.usip.org/sites/default/files/SR361_Aid_to_Civil_Society_A_Movement_Mindset.pdf

[34]سبق أن أشرنا في التقرير إلى التمايز في معدلات النجاح في الحملات العنيفة وغير العنيفة وكذلك الفرق في النتائج الديمقراطية. ومع ذلك، تظهر أيضًا مسألة التأثير عند دمج الحملات اللاعنفية أو وجودها جنبًا إلى جنب مع الجماعات المسلحة (والتي تسمى "الأجنحة العنيفة"). يدّعي البعض بأن وجود الأجنحة العنيفة قد يزيد من فرصة نجاح الحملة. إلا أنّ Chenowethو Schock توصّلا إلى استنتاج مفاده "يبلغ معدل الحملات [اللاعنفية] ذات جانح عنيف بنسبة 17

٪ أدنى من معدل الحملات [اللاعنفية] محضة" ، وبما أن المشاركة العامة هي عامل رئيس في معدلات نجاح الحركة ، هذا هو " دليل على وجود تأثير سلبي غير مباشر ، في هذا الصراع المسلح المعاصر يرتبط سلبًا بالمشاركة الشعبية ، وبالتالي يرتبط بفرص منخفضة للنجاح في الحملات غير المسلحة "(Chenoweth ، 2016 ؛ Chenoweth and Schock ، 2015).

واكتشف Chenoweth وSchock أنّ عندما تطوّر حملة غير عنيفة جناحاً عنيفاً (مجموعة عنيفة تنفصل من داخل حملة غير عنيفة) ، فإنها تخفض معدلات نجاح الحملة من 60 في المائة إلى 41 في المائة(Chenoweth and Schock, 2015).
أخيراً، أكتشفت Chenoweth وStephan عندما تتعايش حملة غير عنيفة أو عنيفة مع الجماعات المسلحة الأخرى ، يرتفع احتمال نشوب حرب أهلية بعد انتهاء الصراع على مدى العقد المقبل من 27 في المائة إلى 49 في المائة (Chenoweth and Stephan, 2011).

Chenoweth, Erica. (2016, June 21). *Nonviolent Discipline & Violent Flanks*. Presentation at the 2016 ICNC Summer Institute at the Fletcher School of Law and Diplomacy. https://www.youtube.com/watch?v=o1-fPXqp-T8

Chenoweth, Erica and Kurt Schock. (2015). Do Contemporaneous Armed Challenges Affect the Outcomes of Mass Nonviolent Campaigns?. *Mobilization: An International quarterly, 2*(4), pp. 427, 435.

Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, p. 218.

[35] تحديداً، الدعم المالي من دولة أجنبية لحملة لاعنفية قد يكون خطيراً. وقد تفحّص Perkoski وChenoweth البيانات حول هذه المسألة وتوصلا إلى استنتاج مفاده ...."أن دعم الدولة الأجنبية قد يزيد احتمال وقوع عمليات القتل الجماعي حتى في حال الحراك اللاعنفي."

Perkoski, Evan, and Erica Chenoweth. (2018). *Nonviolent Resistance and Prevention of Mass Killings During Popular Uprisings*. Washington, DC: ICNC Press, p. 19. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2017/07/nonviolent-resistance-and-prevention-of-mass-killings-perkoski-chenoweth-2018-icnc.pdf

[36]على الرغم من أنّ التمويل الخارجي المحدود للحركات يمكن أن يكون مفيدًا في بعض السياقات، فإن رأينا هو أن التمويل الخارجي بشكل عام ليس المفتاح الرئيس في نجاح الحركة - في الواقع ، عندما يتم بشكل مفرط أو بطريقة ضعيفة، فإنه يمكن أن يؤدي إلى فشل الحركة. على النقيض من ذلك ، فإن بناء المهارات والدعوة والضغط على خصم الحملة كلها أشكال من الدعم غير النقدي يمكن أن يكون لها تأثير أكثر حدّة (وإيجابية).

للحصول على المزيد من المعلومات حول تأمين الإرشاد للتمويل والجهات الفاعلة الخارجية والحراكات، راجع:

Stephan, Maria J., Sadaf Lakhani, and Nadia Naviwala. (2015). Aid to Civil Society: A Movement Mindset. Special Report 361. United States Institute of Peace. https://www.usip.org/sites/default/files/SR361_Aid_to_Civil_Society_A_Movement_Mindset.pdf

للاطلاع على نموذج لتمويل الحركات والانخراط المستخدم من قبل الجمعية الأهلية الخاصة بالمؤلفين (المركز الدولي لأساليب الصراع اللاعنفي) راجع:

Merriman, Hardy. (2018, April 30). A Movement-centered Support Model: Considerations for Human Rights Funders and Organizations, Part I. *Minds of the Movement* (blog), International Center on Nonviolent Conflict. https://www.nonviolent-conflict.org/blog_post/movement-centered-support-model-considerations-funders-organizations/

Merriman, Hardy. (2018, May 21). A Movement-centered Support Model: Considerations for Human Rights Funders and Organizations, Part II. *Minds of the Movement* (blog), International Center on Nonviolent Conflict. https://www.nonviolent-conflict.org/blog_post/part-2-movement-centered-support-model-considerations-funders-organizations/

Merriman, Hardy. (2018, September 11). Supporting Civil Resistance Movements: Considerations for Human Rights Funders and Organizations. *Minds of the Movement* (blog), International Center on Nonviolent Conflict. https://www.nonviolent-conflict.org/blog_post/supporting-civil-resistance-movements/

Merriman, Hardy. (2019, January 10). Small Grants, Big Commitment: Reflections on Support for Grassroots Activists and Organizers. *Minds of the Movement* (blog), International Center on Nonviolent Conflict. https://www.nonviolent-conflict.org/blog_post/small-grants-big-commitment-reflections-support-grassroots-human-rights-activists-organizers/

[37] هذا مجرد إجراء من بين إجراءات كثيرة يمكن أن يتخذها الدبلوماسيون لتبني نهج أكثر تركيزًا على الحركة في عملهم. للاطلاع على مناقشة أوسع للخيارات والدراسات الإفرادية الأخرى للدبلوماسيين المنخرطين مع المعارضين والمجتمع المدني والحملات اللاعنفية ، راجع:

Kinsman, Jeremy and Kurt Bassuener (Eds.). (2016). *A Diplomat's Handbook for Democracy Development Support*. Waterloo, ON: CIGI Press.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن تغيير الحوافز المهنية والتدريب للدبلوماسيين لتحضيرهم لمثل هذه الإجراءات ومكافأتهم عليها: "يجب تمكين الدبلوماسيين للتواصل مباشرة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات إعادة تنظيم الحوافز المهنية لضباط الخدمة الخارجية لمكافأة أولئك الذين يسهلون التعاون والشراكات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في هذا المجال، وكذلك تمديد مدة التناوب الميداني للسماح لعلاقات مماثلة بأن تتطوّر."

Lagon, Mark, and Patrick McCormick. (2015, January). The Responsibility to Accompany: A Framework for Multilateral Support of Grassroots Nonviolent Resistance. *Ethics and International Affairs*. https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2015/the-responsibility-to-accompany-a-framework-for-multilateral-support-of-grassroots-nonviolent-resistance/

[38] كأحد الاحتمالات ، تقترح جين مانسبريدج Jane Mansbridge وشبلي ملاط Chibli Mallat نظامًا لردود الفعل على مستويات القمع:
"نحتاج إلى مجموعة من المحرّكات التلقائية بناءً على تقييم دولي لمستوى العنف الذي تستخدمه حكومة دكتاتورية ضد الاحتجاجات اللاعنفية. ويكتسي شكل المحرّكات أهمية أقل من مبدأ رد الفعل. يجب على المجتمع الدولي أن يبدأ التفكير فوراً في الاستجابات الخارجية المناسبة عندما يبدأ النظام الديكتاتوري في إطلاق النار على المتظاهرين اللاعنفيين بدم بارد. يمكن للأمم المتحدة، أو تحالف أو أكثر من التحالفات الإقليمية، أن تنشئ لجنة مستمرة مكلفة بالتحقيق في الوفيات في الاحتجاجات اللاعنفية داخل منطقة اختصاصها. فإنّ ادعاء واحد مماثل قد يلقي الضوء على هذه المشكلة. وقد تؤدي عشرة حالات وفاة مزعومة، مع بعض التوكيد من مصادر خارجية ، إلى إنشاء فرقة عمل صغيرة مكلفة بالتحقيق في القضية. أما خمسون حالة وفاة مزعومة، مع تأكيدات كبيرة من مصادر خارجية ، فقد تؤدي إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية. مائة وفاة مؤكدة قد تؤدي إلى تحقيق رسمي. وقد تؤدي 200 حالة وفاة مؤيدة إلى رفع القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) للنظر في عقوبات الأمم المتحدة أو فرض عقوبات عليها من قبل التحالفات الإقليمية إذا تم نقض إجراء الأمم المتحدة"

Mallat, Chibli, and Jane Mansbridge. (2012, September 11). Outside Intervention in Nonviolent Revolutions. *JURIST – Forum.*
http://jurist.org/forum/2012/09/mallat-mansbridge-nonviolent-intervention.php

[39] يحدِّد الأدميرال دينيس بلير دورًا بناءً للجيوش التي تخدم في ظلّ أنظمة ديمقراطية، ويحثهم على استخدام معارفهم من نظرائهم الأجانب للتأكيد على ميزات خدمة الحكام الديمقراطيين وتقديم النصح لضبط النفس من قبل أولئك الذين قد يُطلب منهم قمع التحديات الشعبية اللاعنفية.

Blair, Dennis. (2013). *Military Engagement Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions, Vol. I and II*. Washington, DC: Brookings Institution.

المجلد I، الفصل الافتتاحي
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/militaryengagement_chapter.pdf

المجلد II ، الفصل الافتتاحي
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/miltaryengagement2_samplechapter.pdf

[40] راجع الملاحظة الختامية 37.

[41] بحسب ما تنصّ عليه "سياسة حماية الطفل في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة":
"تشير "الحماية المدنية غير المسلحة" إلى استراتيجية لحماية المدنيين والحد من العنف المحلي ودعم البنية التحتية للسلام المحلي، حيث يعيش المدنيون غير المسلحين والمدربين ويعملون مع المجتمع المدني المحلي في مناطق الصراع العنيف. أوصت اللجنة المستقلة الرفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام بأن تكون المقاربات غير المسلحة في طليعة جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال ."

UN Department of Peacekeeping Operations, Department of Field Support and Department of Political Affairs. (2017, June). *Policy on Child Protection in United Nations Peace Operations, Ref. 2017.11.* New York.
https://dag.un.org/handle/11176/400655

للحصول على معلومات إضافية حول الحماية المدنية غير المسلحة ، راجع:

Furnari, Ellen. (2016). *Wielding Nonviolence in the Midst of Violence: Case Studies of Good Practices in UCP*. Norderstedt: Books on Demand.

Nonviolent Peaceforce and the UN Institute for Training and Research. (2017). *Unarmed Civilian Protection: Strengthening Civilian Capacities to Protect Civilians Against Violence.*
https://nonviolentpeaceforce.sharepoint.com/NP-US%20Documents/Shared%20Documents/Forms/AllItems.aspx?id=%2FNP%2DUS%20Documents%2FShared%20Documents%2FCOMMUNICATIONS%2FProgram%20Documents%2FUCP%20Training%2FUCP%5F17%2E2%20May%20copyEdited2%2Epdf&parent=%2FNP%2DUS%20Documents%2FShared%20Documents%2FCOMMUNICATIONS%2FProgram%20Documents%2FUCP%20Training&p=true&slrid=42bba99e-1020-7000-7d26-dbbf6a0ca4fb

[42] يستكشف داني أورون Danny Auron الاستثناء من منظور قانوني دولي، ويدافع عن: "... استخدام سياسة الاعتراف - عدم الاعتراف بالأنظمة القائمة والاعتراف البديل المحتمل لقوى المعارضة اللاعنفية - كنهج جديد للتدخل غير المادي والوقاية وتغيير النظام. ستساعد هذه السياسة في إنهاء الإدارات التي تواجه معارضة جماهيرية من سكانها وتواجه هذه المقاومة بعنف منظّم". (Auron, 2013).

للحصول على مثال عن كيفية سير الاستثناء، دعا ملاط وآخرون Mallat et al دعا إلى تقويض الحكومة السورية والاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض (SNC): "تشمل الخطوات الأولى تسليم السفارات السورية للمعارضة كممثل شرعي للشعب السوري أكثر بكثير من المبعوثين الحاليين. من شأن هذا الإجراء أن يشجع على الفور الانشقاقات في تلك السفارات وفي الدوائر الدبلوماسية السورية. إذا قررت حكومات (أصدقاء سوريا) أن إعطاء السفارة للشعب السوري ممثلاً بشكل انتقالي من قبل المعارضة ليس مدعومًا بشكل كافٍ بالقانون القنصلي، فيمكنهم ببساطة طرد السفير السوري المحلي وكبار مساعديه في السفارة. "
""يمكنهم أيضًا توفير لوجستيات جادة لمساعدة المجلس الوطني السوري باعتباره أهم مجموعة مظلة لهذه الفترة الانتقالية، من أجل تحسين جدول أعمال الديمقراطية السورية بشكل أفضل ..."
"يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تجتمع مرة أخرى للتصويت رسميّاً لمثل هذا الاعتراف. يمكن للحكومات الفردية أن تبدأ العملية على الفور. الحكومات حرّة بموجب القانون الدولي للاعتراف بالحكومة الأجنبية التي تعتبرها شرعية في بلد معين ... ".
"... حرم الكثير من السوريين من وثائق السفر لسنوات. هذا ما أعاق عملهم وزاد من المخاطر على حياتهم. يفترض بهؤلاء السوريين أن يصدروا جوازات سفر من قبل حكومة المجلس الوطني السوري ويصادقون عليها لتصبح صالحة سفرهم المعترف بها للسفر إلى الخارج من قبل الجيش الحرّ. "
"... ينبغي بقادة الأحزاب في سوريا أن يجتمعوا مع ممثلي المعارضة المعيّنين وأن يقدموا لهم مقرًا ودعمًا لوجستيًا وإعلاميًا."

Auron, Danny. (2013). The Derecognition Approach: Government, Illegality, Recognition, and Non-Violent Regime Change. *George Washington International Law Review 45*(3), p. 443.

Mallat, Chibli, Jane Mansbridge, Sadek Jalal al-Azm, Trudi Hodges, Mansoor al-Jamri, Ishac Diwan, Sharhabeel al-Zaeem, John J. Donohue, and Yang Jianli. (2012, March). A Strategy for Syria Under International Law: How to End the Asad Dictatorship while Restoring Nonviolence to the Syrian Revolution. *Harvard International Law Journal, 53*, pp. 148-149.

http://www.harvardilj.org/wp-content/uploads/2012/03/HILJ-Online_53_Mallat_et_al.pdf

[43] راجع الملاحظة الختامية 39.

[44] من أجل إجراء الأبحاث حول دور المقاومة المدنيّة في توليد الاستقرار أو انعدام الاستقرار في مرحلة ما بعج الانتقال، راجع:

Pinckney, Jonathan. (2018). *When Civil Resistance Succeeds: Building Democracy After Popular Nonviolent Uprisings*. Washington, DC: ICNC Press. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2018/10/When-Civil-Resistance-Succeeds-Pinckney-monograph.pdf

[45] بحسب Mohja Kahf، " ارتفعت حصيلة القتلى في سوريا بعد عسكرة الانتفاضة، من خمسة إلى ثلاثين ضحية بسبب نيران النظام في اليوم الواحد في خلال المرحلة اللاعنفية ، إلى سبعين إلى ثلاثمائة من ضحايا نيران النظام في اليوم في الانتفاضة. "

Kahf, Mohja. (2013). *Then and Now: The Syrian Revolution to Date.* St. Paul: Friends for a Nonviolent World, pp. 16–17. http://www.fnvw.org/vertical/Sites/%7B8182BD6D-7C3B-4C35-B7F8-F4FD486C7CB-D%7D/uploads/Syria_Special_Report-web.pdf

[46] Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2014, July-August). Drop your weapons: when and why civil resistance works. *Foreign Affairs, 93*(4).

[47] استناداً إلى ما لاحظه مانسبريدج Mansbridge وملاط Mallat في العام 2012: "إن الثورات الحديثة في ليبيا وسوريا تقدِّم درساً مريراً: بغية الحث على تدخل خارجي ضد ديكتاتور ما يبدو التمرد المسلح أكثر فاعلية من الأعمال اللاعنفية البطولية."...

Mallat, Chibli, and Jane Mansbridge. (2012, September 11). Outside Intervention in Nonviolent Revolutions. *JURIST – Forum.* http://jurist.org/forum/2012/09/mallat-mansbridge-nonviolent-intervention.php

[48] للاطلاع على مثال على ما قد ينتج عن الاستثناء في سوريا، راجع الملاحظة الختامية 42.

[49] للمضيّ بهذه الخطوة إلى المستوى الأعلى، يقدّم ويلسون Wilson معياراً لتقييم ما إذا يمكن وصف حملة بحركة داعمة لحقوق الإنسان. ويتضمن هذا المعيار أربعة "مبادئ عامة لعدم التمييز، وعدم القمع، وعدم الاستغلال، واللاعنف. إذا أظهرت حركات المقاومة المدنية هذه المبادئ، أو بعضاً منها من دون إبطال أثر الأخرى، فمن المناسب وصفها بحركات داعمة لحقوق الإنسان."

Wilson, Elizabeth A. (2017). *People Power Movements and International Human Rights: Creating a Legal Framework.* Washington, DC: ICNC Press, pp. 53–58, 90–107. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2017/11/People-Power-Movements-and-International-Human-Rights_Elizabeth-A-Wilson_2017.pdf

[50] ومن المفارقات أنه على الرغم من انتشار الحملات الساعية إلى تحقيق أهداف قائمة على الحقوق وأخرى إصلاحية، إلا أن مجال المقاومة المدنية حالياً لا يزال يمتلك المزيد من البيانات الكمية حول الحملات التي تحاول بشكل مباشر تغيير الحكومات،

والتي تم ذكرها مسبقاً في هذا البحث. ومن المحتمل أن يعود السبب في ذلك إلى سهولة تعداد هذه الحملات وتصنيفها ومقارنتها (ما يجعلها بالتالي ملائمة للتحليل الكمي). إنما لا يجدر بما ذكر أعلاه أن يطغى على حقيقة سعي الكثير من الحملات لتحقيق غايات أخرى غير الانتقال السياسي.

[51] فيما يتعلق بهذا الموضوع، تناول بارتكوسكي Bartkowski تأثير بعض محاولات الكرملين المعروفة لتأجيج التعبئة الشعبية (خصوصاً الاحتجاجات) في الولايات المتحدة، وتوصل إلى:

"إن جهود الكرملين للتلاعب بإمكانات الاحتجاج في الولايات المتحدة لم تنجح إلا جزئياً عبر الإنترنت ولم تنجح إطلاقاً على أرض الواقع. وقد أثبت تدخّل الكرملين في الولايات المتحدة استحالة إثارة استياء شعبي واسع النطاق في الشوارع من دون وجود قوى شعبية محركة أساسية."

كما أشار إلى الأوقات التي كان فيها "المتصيّدون الروس أكثر نجاحاً، على الرغم من عدم تمكّنهم من توليد أي شكل من أشكال الموجات الثورية على أرض الواقع، في كسب الآلاف من "الإعجابات" على منشوراتهم على صفحات فيسبوك مزيفة (ولم يترجم هذا التفاعل إلى مستويات مماثلة من المشاركة في الشوارع) ... أو عندما تمكّنت دعواتهم للاحتجاج من التفوّق أساساً على الحركات القائمة."

ويذكر كذلك أنّ "محاولات تركيب الاحتجاجات قد فشلت فشلاً ذريعاً عندما روّج العملاء الروسيون قضايا معيّنة لم تعتبرها المجتمعات بمثابة تظلّم حقيقي. لعلّ المثال الأفضل يتجلّى في الاحتجاجات المنظمّة مسبقاً والناتجة عن تحريض روسيا، والتي نُظمت بالقرب من مركز الدعوة الإسلامية في هيوستن، تكساس، في 21 مايو 2016، ودعت إلى "وقف أسلمة تكساس"، وفي المظاهرة المضادة لها "أنقذ المعرفة الإسلامية"، لم تتضمن سوى عدد قليل من المشاركين: 10 و50 بحسب إفادات الشهود. وبالتالي، يوضّح ما سبق مدى صعوبة أو حتى استحالة تنظيم احتجاج شعبي من قبل الجهات الفاعلة الخارجية من دون أن تستغلّ المشاعر المتأججة والاستعداد المسبق لمجتمع ما للتظاهر من أجل قضية بارزة محددة...".

Bartkowski, Maciej. (2018). The Case for Civil Resistance to Russia's Populace-Centric Warfare. *Free Russia Foundation*, pp. 14–15. https://www.4freerussia.org/the-case-for-civil-resistance-to-russias-populace-centric-warfare/

[52] ندرك أن رعاية الدولة تشكّل عاملاً محدداً لمعدلات نجاح التمرد العنيف، وأنّ الدول قد تنجح في ممارسة كمّ محدود من السيطرة على التمردات من خلال الدعم المادي الذي تقدّمه. ومع ذلك، لا ينبغي تعميم المفهوم المنبثق من هذه العلاقة ليطبّق على الحملات النائية عن العنف. فعلى سبيل المثال، تعتقد Chenoweth وStephan أن وجود دولة أجنبية راعية يزيد من نسبة نجاح الحملات العنيفة بنسبة 15%، إلا أنّ توافر دعم مادي من دولة أجنبية للحملات اللاعنفية لم يؤثر إيجاباً أو سلباً على نتائجها (Chenoweth and Stephan, 2011).

يولّد أيضاً الدعم المادي من دولة أجنبية مخاطر حقيقية، إذ يعتقد Chenoweth وPerkoski في ما يتعلّق بالحملات عموماً (العنيفة واللاعنيفة على حدّ سواء): " ... إن الدول أشد عرضة بحوالي 25 مرة لاتخاذ إجراءات صارمة بحق المدنيين عندما ... [أ] تتلقى حملة معارضة دعم دولة أجنبية ..."

راجع أيضاً الملاحظات الختامية 35 و51.

Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict.* New York: Columbia University Press, p. 59.

Perkoski, Evan, and Erica Chenoweth. (2018). *Nonviolent Resistance and Prevention of*

Mass Killings During Popular Uprisings. Washington, DC: ICNC Press, p. 18. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2017/07/nonviolent-resis-tance-and-prevention-of-mass-killings-perkoski-chenoweth-2018-icnc.pdf

[53] Chenoweth, Erica, and Maria J. Stephan. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict. New York: Columbia University Press, p. 216.*

[54] المرجع مرجع نفسه ص. 218

[55] يشير هذا أيضاً إلى حقيقة أن النماذج التي تنظر إلى "ثورة" غير متمايزة أو "انتقال سياسي سريع" كمحرك لعدم الاستقرار السياسي وعامل خطر متعلق بحرب أهلية وفظائع جماعية، تفتقد إلى نقطة أساسية – إن الأساليب (اللاعنفية والعنيفة) المستخدمة لتحقيق انتقال سياسي قد تحمل نفس القدر أو أكثر من الأهمية التي يحملها الانتقال نفسه.

[56] Stephan, Maria J., Sadaf Lakhani, and Nadia Naviwala. (2015). Aid to Civil Society: A Movement Mindset. Special Report 361. United States Institute of Peace, p. 11. https://www.usip.org/sites/default/files/SR361_Aid_to_Civil_Society_A_Movement_Mindset.pdf

[57] Wilson, Elizabeth. (2015). International Legal Basis of Support for Nonviolent Activists and Movements. In Matthew Burrows and Maria J. Stephan (Eds.), *Is Authoritarianism Staging a Comeback?* (p. 160). Washington, DC: The Atlantic Council.

تعدّد ويلسون Wilson ، في عمل لاحق، حقوق واردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي حقوق "يمكن لأي حركة الاحتجاج بها وممارستها أثناء نضالها السلمي"، بما في ذلك:

الحقوق الجماعية
المادة الأولى (تقرير المصير)

حقوق التعبير وتكوين الجمعيات
المادة 18 (حرية التفكير والضمير والدين)
المادة 19 (حرية التعبير عن الرأي والتعبير)
المادة 21 (حرية التجمع السلمي)
المادة 22 (حرية التنظيم)
المادة 25 (الحق في المشاركة السياسية)

حقوق السلامة الجسدية
المادة 6 (الحق في الحياة)
المادة 7 (التحرّر من التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة)
المادة 9 (الحرية والأمن، التحرّر من الاعتقال والاحتجاز التعسفي)
المادة 10 (الكرامة)

Wilson, Elizabeth A. (2017). *People Power Movements and International Human Rights: Creating a Legal Framework.* Washington, DC: ICNC Press, p. 66.

[58] تشمل هذه المعاهدات الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (ECHR)، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. تشمل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان). تشمل المؤسسات الدولية لجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية.
راجع:

Wilson, Elizabeth. (2015). International Legal Basis of Support for Nonviolent Activists and Movements. In Matthew Burrows and Maria J. Stephan (Eds.), *Is Authoritarian- ism Staging a Comeback?.* Washington, DC: The Atlantic Council.

[59] Kiai, Maina. *Report of the Special Rapporteur on the Rights to Freedom of Peaceful Assembly and of Association, A/HRC/23/39*, para. 8.

[60] Wilson, Elizabeth. (2015). International Legal Basis of Support for Nonviolent Activists and Movements. In Matthew Burrows and Maria J. Stephan (Eds.), *Is Authoritarianism Staging a Comeback?* (pp. 159-60). Washington, DC: The Atlantic Council.

[61] Ackerman, Peter, and Michael J. Glennon. (2007, September 1). The Right Side of the Law. *The American Interest, 3*(1).
https://www.the-american-interest.com/2007/09/01/the-right-side-of-the-law/

[62]كتب بيتر أكرمانPeter Ackerman ومايكل غلينونMichael Glennon : "يتلطى المستبدّون المعاصرون وراء مبادئ السيادة وحظرها بطبيعة الحال للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة -المعايير القانونية الدولية التي ظهرت عندما كان نظام الطباعة بالأحرف المتحرّكة من الوسائل التكنولوجية المتطورة.لم تعد حجتهم تنفع كما كانت في عهد غوتنبرغ Gutenberg."
تبقى سيادة الدولة إحدى الركائز المهمة لبنية القانون الدولي، لكن الفكرة القائلة بأنّ السيادة تكمن في رئيس الدولة أفسحت في المجال منذ زمن طويل للاعتراف بأنها تكمن في شعب الأمة. وقد ضاق نطاق السيادة أكثر في القرن العشرين حيث سنّت مجموعة كبيرة من القوانين لحماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. ومع زيادة عدد الديمقراطيات الانتخابية إلى الضعف تقريبًا في خلال السنوات العشرين الماضية، أصبح الحق الناشئ في الحكم الديمقراطي محور قانون حقوق الإنسان".

Ackerman, Peter, and Michael J. Glennon. (2007, September 1). The Right Side of the Law. *The American Interest, 3*(1).
https://www.the-american-interest.com/2007/09/01/the-right-side-of-the-law/

[63] ICCPR, Art. 1(1).

[64] ICCPR, Art. 25.

[65] Kiai, Maina. *Report of the Special Rapporteur on the Rights to Freedom of Peaceful Assembly and of Association, A/HRC/23/39*, paras. 30, 32.

[66]المرجع نفسه، الفقرة 31.

[67] راجع الملاحظة الختامية 38 للطلاع على مثال..,

[68] راجع الملاحظات الختامية 35، 51 و52.

[69]أعطى القانون الدولي المتمردين العنيفين صفة قانونية وفقًا المعايير التالية: "أولاً، يجب أن ينشب نزاع مسلّح داخل الدولة يكتسي صفة عامّة (وليس صفة محلية بحتة). ثانيًا ، يجب أن يحتل المتمرّدون أو يديرون جزءًا كبيرًا من الأراضي الوطنية. ثالثًا، يجب أن يقوموا بالأعمال الحربية وفقًا لقواعد الحرب وبواسطة قوات مسلّحة منظمة تعمل تحت إمرة سلطة مسؤولة، رابعًا، يجب أن تتوافر ظروف توجب على الدول الخارجية تحديد موقفها عن طريق الاعتراف بحالة الحرب".

Lauterpacht, Hersch. (1947). *Recognition in International Law*, pp. 176–78. As cited in: Wilson, Elizabeth. (2015). 'People Power' and the Problem of Sovereignty in International Law. *Duke Journal of Comparative & International Law, 26*(5).

[70] Wilson, Elizabeth. (2015). 'People Power' and the Problem of Sovereignty in International Law. *Duke Journal of Comparative & International Law, 26*(5), p. 585.

[71] المرجع نفسه صفحة 586

[72] المرجع نفسه صفحة 587

[73]يتوسّع مصدران بالبحث الكامل في هذه المسألة وهما:

Wilson, Elizabeth. (2015). 'People Power' and the Problem of Sovereignty in International Law. *Duke Journal of Comparative & International Law, 26*(5).

Wilson, Elizabeth A. (2017). *People Power Movements and International Human Rights: Creating a Legal Framework.* Washington, DC: ICNC Press. https://www.nonviolent-conflict.org/wp-content/uploads/2017/11/People-Power-Movements-and-International-Human-Rights_Elizabeth-A-Wilson_2017.pdf

شكر وتقدير

نوجّه الشكر لكلّ من Maciej Bartkowski، و Erica Chenoweth، و Larry Diamond، و Amber French، وشبلي ملاط، وJane Mansbridge ، وJason Marczak ، وChris Miller ، و Maria Stephan، وTabatha Thompson ، وRosarie Tucci ، وPaula Garcia Tufro ، و Lawrence Woocher. كما نودّ أن نشكر جوليا كونستانتين Julia Constantine لعملها في التحرير والنشر.

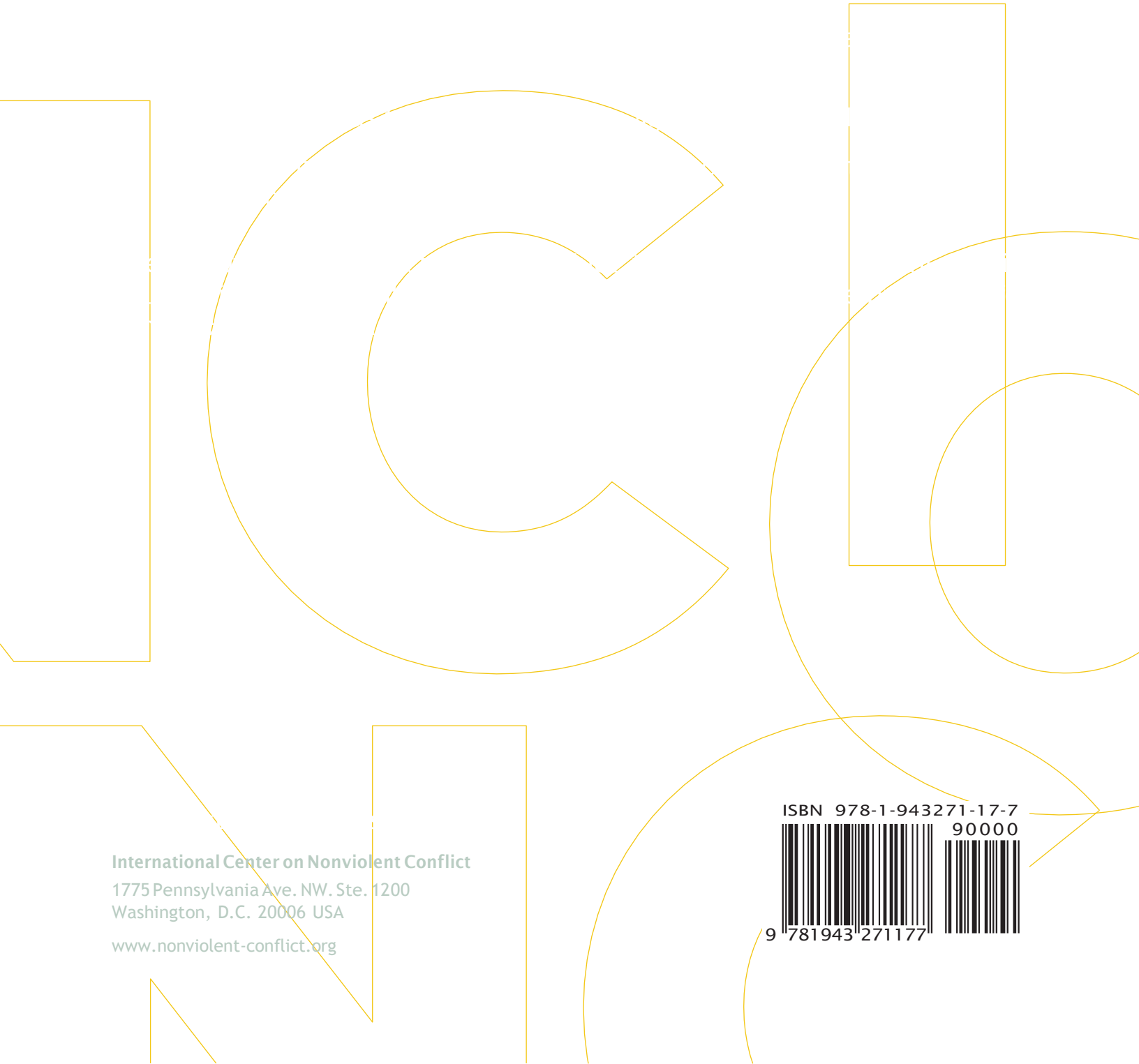

ISBN 978-1-943271-17-7
90000
9 781943 271177

International Center on Nonviolent Conflict
1775 Pennsylvania Ave. NW. Ste. 1200
Washington, D.C. 20006 USA

www.nonviolent-conflict.org